EGYPT.AL-MAJLIS AL-DA'IM LI-
TANMIYAT AL-INTAJ AL-QAWNU

MASHRU'AT AL-INTAJ

2269
31217
.362

2269.31217.362
Egypt.al-Majlis al-Da'im li-
Tammiyat al-Intaj al-Dawnu
Mashrū'at al-intaj

DATE ISSUED | DATE DUE | DATE ISSUED | DATE DUE
DUE JUN 15 1987
DUE JUN 15 1988

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY
32101 013530561

جمهورية مصر

المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي

مشروعات الإنتاج الرئيسية

٢٣ يوليو ١٩٥٤

Egypt. al-Majlis al-Da'im li-Tanmiyat al-Intaj al-Qawmi

Mashruʿat al-intāj

مشروعات الإنتاج الرئيسية

٢٣ يوليو ١٩٥٤

2269
.31217
362

فهرس

صفحة

المقـــدمة ٧

تنمية الانتاج الزراعى

مقدمة ٩

الاتجـــاه الرأسى ١١

تعميم تقاوى القمح المنتقاة ١١

التوسع فى اعداد وتوزيع تقاوى الذرة الهجيـــن ١٣

تعميم تقاوى الارز المنتقاة ١٤

التوسع فى زراعة الارز عن طريق استخدام مياه الآبار الارتوازية ١٥

صيانة الحاصلات من الآفات الزراعية ١٥

الفاكهة والاشجار الخشبية ١٦

زيادة الثروة الحيوانية ١٨

أولا ـ مكافحة أمراض الحيوان ١٨

ثانيا ـ تنمية الانتاج الحيوانى ١٩

ثالثا ـ تحسين المراعى فى المناطق الصحراوية ٢٠

رابعا ـ تنمية الثروة السمكية ٢٠

صفحة
ادخال زراعات جديدة ـ زراعة البنجر ٢٢
الاتجاه الافقى : ٢٣
أولا ـ برنامج التوسع القصير الامد ٢٤
التوسع فى مناطق جديدة بالوجهين البحرى
والقبلى ٢٥
التوسع الزراعى بتحويل الحياض بالوجه القبلى
الى نظام الرى المزدوج ٢٥
التوسع فى مساحات جديدة بالواحات على
المياه الجوفية ٢٦
أبحاث الصرف والمياه الجوفية ٢٧
توصيات أخرى لتدبر المياه الصيفية ٢٩
الاراضى البور ٣٠
ثانيا ـ سياسة التوسع الافقى فى الاجل الطويل
مشروع السد العالى ٣١
التوسع الصناعى ـ مقوماته ووسائله ٤٠
مقـــدمة ٤٣
صناعة الحديد والصلب ٤٣
الصناعات المعدنية والميكانيكية ٤٥
١ ـ أنابيب المياه
٢ ـ الكابلات الكهربائية
٣ ـ المسامير
٤ ـ عربات السكة الحديد
٥ ـ قطع غيار السيارات

صفحة

الصناعات الكيمائية ٤٦
١ ـ صناعة السماد ٤٦
٢ ـ صناعة الادوية ٤٨
٣ ـ صناعة البطاريات ٤٩
٤ ـ صناعة اطارات الكاوتشوك ٥٠
صناعة الغزل والنسيج ٥٣
١ ـ صناعة منتجات الجوت ٥٣
٢ ـ الصناعات القطنية ٥٤
٣ ـ الحرير الصناعى ٥٤
الصناعات الغذائية والزراعية ٥٥
صناعة الورق ٥٧

الثروة المعدنية ٥٩
تنمية الموارد البترولية ٦٢

أولا ـ الانتاج ٦٢
ثانيا ـ التكرير ٦٣
ثالثا ـ النقل ٦٤
رابعا ـ التخزين ٦٥

التوسع فى انتاج الكهرباء واستغلالها ٦٦
حقائق يجب أن تعرف ٦٦
التوسع فى انتاج الطاقة من المحطات الحرارية ٦٧

صفحة

كهربة خزان أسوان ٧٠
الطاقة من السد العالى ٧٢
نحو سياسة شاملة لكهربة البلاد ٧٢

المواصلات

مقدمة ٧٥

الطرق ٧٥

البرنامج العاجل للتوسع فى الطرق البرية ٧٦
المرحلة الثانية لبرنامج التوسع فى الطرق البرية ٧٧

الملاحة الداخلية ٧٧
قانون الملاحة الداخلية ٧٩
تنظيم مواعيد فتح الكبارى والاهوسة القائمة
على الخطوط الملاحية ٧٩
تنظيم المراسى فى المجارى الملاحية ٧٩
برنامج الملاحة الداخلية للسنوات العشر المقبلة... ٨٠

النقل البحرى ٨١
الاسطول التجارى المصرى ٨١
تحسين الموانى المصرية ٨١

التليفونات والتلغرافات ٨٢

السكك الحديدية ٨٤

مقدمة

لقد كان من أكبر عوامل القصور فى عمليات التنمية الاقتصادية فى العهد الماضى ، أن الاخيرة لم تكن تسير وفقا لبرامج مدروسة ومتناسقة • ولهذا كان فى مقدمة الاسس التى قامت عليها سياسة العهد الجديد الاقتصادية مبدأ التصميم أو التوجيه بالصورة التى توفق بين جهود الدولة من جهة والنشاط الخاص من جهة أخرى ، وتدفع الاثنين قدما وفقا لأهداف اقتصادية واجتماعية معلومة • ومن هنا بادرت حكومة الثورة الى تأليف « المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى » الذى بدأ عمله رسميا فى أوائل يناير من عام ١٩٥٣ •

وتنحصر مهمة المجلس الأساسية فى استقصاء موارد البلاد ودراستها والعمل على استغلالها فى تنمية الاقتصاد القومى فى حدود الطاقة والامكانيات المادية والبشرية والزمنية حتى تتمكن البلاد من تضييق الهوة القائمة بسبب قصور الزيادة فى موارد العمل والعيش عن اللحاق بمثيلتها فى عدد السكان ، على أن تكون التنمية المنشودة وفقا لبرامج محدودة بعد دراستها،

ومعلومة الغايات والوسائل ، قد دبرت لها الأموال اللازمة ، وضربت لتنفيذها آجال مقررة .

وفى هذا الموجز الذى نقـــدمه نعرض لأهم المشروعات الانتاجيـة التى توافر المجلس على دراستها وأقرها ودخلت بالفعل فى مرحلة التنفيذ ، وانها لتشمل القطاعين العام والخاص لما بينهما من تداخل وتفاعل ، ذلك ان كلا منهما يؤثـــر فى الآخر ويتأثر به .

تنمية الإنتاج الزراعى

يغلب على البنيان الاقتصادى المصرى الطابع الزراعى ، فالزراعة ما زالت مجال الانتاج ومصدر العيش للكثرة العظمى من السكان ، ومعظم النشاط الاقتصادى فى المجالى الأخرى كالصناعة والتجارة يستند بصفة أساسية الى الزراعة ومنتجاتها .

والواقع الذى لا يرقى اليه الريب أن زيادة الانتاج الزراعى ضرورة تمليها اعتبارات رئيسية عدة فى مقدمتها ضرورة مواجهة مطالب السكان وكل زيادة فى عددهم . ونلاحظ كذلك أن انتاجية الوحدة المساحية فى أغلب المحاصيل أصابها الهبوط خلال سنوات الحرب العالمية الاخيرة وما بعدها ، مما ترتب عليه قصور الانتاج الزراعى عن مسايرة النمو فى عدد السكان ، بل وعن الوفاء بمطالب الاستهلاك . هذا من جهة ومن جهة أخرى تشير الأرقام الى أن المنتجات الزراعية تمثل ما لا يقل عن ٨٠ ٪ من القيمة الكلية للصادرات فى أغلب السنوات ، بل وصل نصيب الزراعة والمنتجات المصنوعة من الخامات الزراعية الى ٩٠ ٪ فى عام ١٩٥٢ .

من هذا الذى أوردناه بأكبر قدر من الايجاز نستطيع أن ننظر الى التوسع الزراعى فى شتى صوره على أنه غاية فى حد ذاته ، ولكنا فى الوقت نفسه نعده وسيلة لغايات أخرى تتصل بعملية التنمية الاقتصادية فى مجموعها ، ذلك أن الأخيرة تعتمد بصفة أساسية على الانتاج من الزراعة وعلى تصدير فائض هذا الانتاج للوفاء بأثمان أغلب ما تستورد البلاد من المصادر الأجنبية على هيئة عدد وآلات وأدوات وخدمات وخبرات .

هذه الاعتبارات وأمثالها تجعل الاهتمام بالزراعة غاية ووسيلة . وكجزء من السياسة العامة ، ورغبة فى العناية بالمشروعات الزراعية التى تبدو آثارها فى وقت غير طويل والتى تستوعب كذلك أكبر عدد ممكن من الايدى العاملة ، وضع المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى برنامجا قصير الأمد ، لفترة تتراوح بين ثلاث وأربع سنوات ، للتوسع الزراعى وهذا البرنامج يسير فى اتجاهين :

الاول : الاتجاه الرأسى ، ويستهدف الوصول الى أقصى انتاجية من الرقعة المزروعة حاليا فى مصر من المنتجات النباتية والحيوانية عن طريق الانتاج وتنويعه وصيانته من الآفات والحشرات والامراض ومنع الفقد فيه وعلاج ضعف الخصوبة ، والاستفادة من موارد الثروة المائية بحسن استغلالها وزيادة الانتاج منها .

الثانى : الاتجاه الأفقى ، بالعمل السريع على زيادة مساحة الأرض المزروعة فى مصر عن طريق الاستفادة بأقصى امكانيات الموارد المائية الحالية للبلاد فى استصلاح أقصى ما يمكن من الأراضى البور واستغلالها فى الزراعة والعمل على توفير المزيد من الموارد المائية وتوسيع نطاق الاستصلاح والاستغلال فى ضوء ما يمكن تدبيره من المياه وانشاء مشاريع الرى والصرف اللازمة .

الاتجاه الرأسى

وسنقتصر فى هذا الفصل على المشروعات التى تمت الموافقة عليها ودخلت بالفعل فى طور التحقيق والتنفيذ وسنبدأ بتلك المشروعات التى تندرج فى نطاق التوسع الرأسى :

تعميم تقاوى الارز المنتقاة :

ويهدف هذا المشروع الى زيادة محصول القمح سنويا عن طريق تعميم استخدام السلالات الحديثة من القمح الوفير الغلة بعد اكثارها على نطاق واسع ونشر زراعتها فى أقرب وقت، اذ رسمت مراحل التنفيذ فى ثلاث سنوات من ١٩٥٣/١٩٥٤ الى ١٩٥٥/١٩٥٦ يمكن فى أثنائها تدبير مايلزم من تقاوى القمح الجيدة لزراعة كل مساحة القمح فى البلاد ويبين الجدول التالى مراحل التنفيذ وتكاليفها وما تتحمله الحكومة من هذه التكاليف :

السنة	كمية التقاوى المقرر اعدادها فى المشروع	كمية التقاوى التى أمكن اعدادها	المساحة التى تكفيها	تكاليف مراحل المشروع	ما تتحمله الحكومة من التكاليف
	اردب	اردب	فدان	جنيه	جنيه
٥٣ ـ ١٩٥٤	٢٠٠ر٠٠٠ رفعت الى ٣٠٠ر٠٠٠	٢٩٠ر٠٠٠	٥٨٠ر٠٠٠	١ر٢٨٤ر٨٠٠	١٦٨ر١٠٠
٥٤ ـ ١٩٥٥	٥٠٠ر٠٠٠	جارى تنفيذها	١ر٠٠٠ر٠٠٠	٢ر٩٦٥ر٨٨٠	٢٥٣ر١٤٥
٥٥ ـ ١٩٥٦	٨٠٠ر٠٠٠(١)		١ر٦٠٠ر٠٠٠	٢ر٦٠١ر٥٧٠	٣١٠ر٣٩٣

(١) ترفع بما يكفى لزراعة أقصى مرتب للقمح .

ويرجع أغلب ما تتحمله الحكومة من التكاليف الى فروق الايرادات عن المصروفات نظرا لما يتضمنه المشروع من توزيع التقاوى المنتقاة بسعر يشجع الزراع على استخدامها •

وقد أدى الأخذ بهذا البرنامج وتنفيذ المرحلة الأولى منه فى سنة ١٩٥٣/١٩٥٤ الى تدبير نحو ٢٩٠ر٠٠٠ أردب للزراعة وهذه الكمية تعادل نحو ثلث كمية التقاوى اللازمة لزراعة جملة المساحة القمحية • وجدير بالذكر أن نسبة التقاوى المنتقاة التى كانت توزع سنويا قبل تنفيذ هذا المشروع لا تزيد على ١٠ ٠/٠ من التقاوى المطلوبة •

والمنتظر أن يؤدى تنفيذ المراحل الثلاث لهذا المشروع حسب الخطة المرسومة الى زيادة غلة الفدان من القمح سنويا بنسبة تقرب من ٢٠ ٠/٠ وهى زيادة لها قيمتها فى مواجهة حاجة الاستهلاك المحلى وتقليل ما يستورد من القمح من الخارج •

وتدل تقديرات وزارة الزراعة عن محصول القمح لسنة ١٩٥٣/١٩٥٤ على زيادة غلة الفدان عن مستواها فى الفترة ما بين سنتى ١٩٤٨ ، ١٩٥٢ حيث كانت ٥ر١٤ أردب للفدان فصارت ٦ر٠٧ أردب للفدان • وقد كان لتنفيذ المرحلة الأولى فى المشروع أثرها فى زيادة تلك الغلة •

التوسع فى اعداد وتوزيع الذرة الهجين :

وهذا المشروع يرمى الى التوسع فى اعداد التقاوى الممتازة

من الذرة الهجين الوفيرة الغـــلة وتوزيعها على الزراع لتحل تدريجيا محل تقاوى الذرة الشامية ويؤدى البرنامج الموضوع الى توفير كمية من التقاوى تكفى لزراعة ١٥٠٫٠٠٠ فدان فى ثلاث سنوات كما يتضح من الجدول التالى .

السنة	كمية التقاوى المقرر اعدادها	كمية التقاوى التى تم اعدادها	المساحة التى تكفيها	تكاليف مراحل المشروع	ماتتحمله الحكومة من جملة التكاليف
	أردب	أردب	فدان	جنيه	جنيه
١٩٥٤/٥٣	٥٠٤٠	٢٦١١	١٥٦٦٦	٥١٤٧٨	١٨١٥٨
١٩٥٥/٥٤	١٠٠٨٠		٦٠٤٨٠	٨٥٠٩٩	١٨٤٠٩
١٩٥٦/٥٥	٢٥٢٠٠		١٥١٢٠٠	١٨٩٦٠٠	٢٣١٠٠

ولبيان أهمية هذا المشروع نقول ان التقاوى الجديدة تزيد غلة الفدان بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٠/٠ من مستوى غلة التقاوى العادية .

تعميم تقاوى الارز المنتقاة :

ومدة هذا المشروع ثلاث سنوات تبدأ من محصول سنة ١٩٥٣ كما يتبين من الجدول التالى :

السنة	كمية التقاوى المقرر اعدادها	المساحة التى تكفيها	تكاليف مراحل المشروع	ما تتحمله الحكومة من جملة التكاليف
	أردب	فدان	جنيه	جنيه
١٩٥٤/٥٣	٨٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	١٧٨٩٧٥	٦١٨٠٠
١٩٥٥/٥٤	١٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٤٥٩١٧٥	١١٠٠٠٠
١٩٥٦/٥٥	٣٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٩١٧١٧٥	٢٢٠٠٠٠

وقد تم تنفيذ المرحلة الأولى من المراحل السابقة والتوزيع منها على الزراع فى موسم عام ١٩٥٤ وتقدر زيادة غلة الفدان باستخدام تقاوى الأرز المنتقاة بنحو ٠/٠٢٠ من المستوى الحالى للغلة مما سيكون له أثره فى الوفاء بحاجة الاستهلاك المحلى وايجاد فائض من الأرز الممتاز فى الصفات لأغراض التصدير.

والى جانب هذا فقد ألف المجلس لجنة خاصة للقيام بالدراسات واجراء التجارب اللازمة **للتوسع فى زراعة الارز عن طريق استخدام مياه الآبار الارتوازية .**

صيانة الحاصلات من الآفات الزراعية :

لسنا نعدو الحقيقة اذ نقرر أن مصر تخسر فى محاصيلها الزراعية ما قيمته نحو ٣٧ مليون جنيه بسبب الحشرات

والآفات ، ولذا أوصى المجلس الدائم لتنميه الانتاج القومى بتدبير المال اللازم لمكافحتها على نطاق قومى شامل وأدرج بالفعل مبلغ ٧٧٤٠٠٠ جنيه فى ميزانية مصلحة وقاية المزروعات وذلك عن السنة المالية ١٩٥٣/١٩٥٤ .

ومما يؤسف له أن مصر فى عهدها الماضى فد أهملت تنظيم أساليب حفظ الحبوب وخزنها وتقدر الخسائر بسبب هذا الاهمال بما لا يقل عن أربعة ملايين من الجنهات ولذلك قرر المجلس انشاء صومعتين احداهما بالاسكندرية سعتها ٣٠٫٠٠٠ طن لاستقبال الحبوب المستوردة وخزنها ، والاخرى بالقاهرة وسعتها ٤٠٫٠٠٠ طن وذلك كجزء من برنامج قومى يشمل البلاد بوجه عام . وتقدر تكاليف الصومعتين بما يقرب من مليون جنيه وربع . وقرر المجلس كذلك أن يساهم فى الشركة التى ستتولى التنفيذ بمبلغ ١٠٠٫٠٠٠ جنيه بصفة مبدئية .

الفاكهة والاشجار الخشبية :

استوردت مصر فى عام ١٩٥٢ أنواعا من الفاكهة ومنتجاتها بما لا يقل عن ثلاثة ملايين ونصف مليون من الجنيهات مع أن فى الوسع الاستغناء عن استيراد الكثير منها أى من الأنواع التى ثبت نجاحها فى مصر ، وهذا ما سعى اليه المجلس كما أنه فى الوقت نفسه يرسم الخطة اللازمة للتوسع فى زراعة الاشجار الخشبية . هذا وقد اعتمد فى موسم ١٩٥٣ مبلغ

٢٠٫٠٠٠ جنيه للبدء فى اعداد المشاتل وزراعتها .

أما عن الغابات الصناعية فقد تقرر زراعة ٥٠٠ فدان بالجبل الاصفر كنواة للتوسع فى زراعتها فى مناطق أخرى على أن تقوم وزارة الزراعة بزراعة تلك المساحة فى الجبل الاصفر فى سنة واحدة وتبلغ تكاليف انشاء هذه الغابة وتعهد أشجارها بالعناية خلال ١٥ سنة حتى تصبح معدة للاستغلال نحو ١٥٤٫٠٠٠ جنيه موزعة كالآتى :

٣٦٦٥٠ جنيها فى السنة الاولى

١٩٧٩٠ جنيها فى السنة الثانية

١٧٥٩٥ جنيها فى كل من السنتين الثالثة والرابعة

٥٦٧٠ جنيها فى كل من السنوات التالية

كما تضمنت الخطة تشجير الغرود الرملية فى المنطقة الساحلية بين رفح وبحيرة البردويل ومنطقة البوصيلى بين الاسكندرية ورشيد خلال عشر سنوات ومنطقة الواحات الداخلة والخارجة حول عيون المياه والاراضى الزراعية والمنشآت العامة والمناطق المأهولة خلال خمس سنوات .

وقدرت التكاليف اللازمة لتنفيذ ذلك بمبلغ ٤٩٨٫٩٠٠ جنيه موزعة كالآتى :

٥٥٫٠٩٠ جنيها فى كل من السنوات الخمس الاولى

٤٤٫٦٩٠ جنيها فى كل من السنوات التالية

زيادة الثروة الحيوانية :

ظاهرة خطيرة لمسها الجميع ولم يحاول أحد أن يضع الحلول العملية العامة لمواجهتها تلك هى ضآلة الثروة الحيوانية • ويكفى للتدليل على هذا أن نقول ان متوسط نصيب الفرد فى مصر من اللحم عشرة أرطال مقابل ٦٥ فى الدنيمرك وبيضة واحدة مقابل ١١ فى انجلترا و ٥٥ رطلا من اللبن مقابل ٢٨٩ فى الولايات المتحدة • وهذه الأرقام توضح لنا بصورة قاطعة سببا من أسباب الضعف الصحى الذى تعانيه الاغلبية الساحقة من السكان •

لمس المجلس هذا ورأى من الضرورى العمل على زيادة الثروة الحيوانية ومنتجاتها ، وفى سبيل تحقيق هذه السياسة أقر المشروعات التالية وكلها دخلت فى دور التنفيذ •

أولا ـ مكافحة أمراض الحيوان :

وذلك بتقسيم البلاد الى مناطق تنشأ بها وحدات بيطرية عددها ٣٠٠ وحدة تشرف كل منها على نحو ٢٠٫٠٠٠ حيوان من الناحيتين العلاجية والوقائية وجارى تنفيذ المرحلة الاولى من المشروع التى تتضمن انشاء ٣٠ وحدة جديدة وتدعيم وتجهيز ١١ وحدة حالية بمديريتى القليوبية والمنوفية وتبلغ تكاليف هذه المرحلة ١٨٩٫٠٠٠ جنيه علاوة على مبلغ ١٣٫٥٠٠ جنيه لتدعيم المعامل البيطرية •

ثانيا ـ تنمية الانتاج الحيوانى :

ان زيادة الانتاج الحيوانى لتتوقف أساسيا على رفع انتاج الوحدة الحيوانية بتحسين البيئة التى يعيش فيها الحيـــوان والتحسين الوراثى للحيوان نفسه • الاولى بمقاومة الامراض على توفير الأعلاف الخضراء والمركزة واعفاء الحيوان الزراعى على توفير الاعلاف الخضراء والمركزة واعفاء الحيوان الزراعى تدريجيا من العمل المزرعى حتى ينصرف نموه الى انتاج اللحم واللبن ، والثانية هى التحسين الوراثى عن طريق التوسع فى تجارب أقلمة الحيوانات الأجنبية الممتازة فى انتاجيتهـــا من اللحم واللبن أو البيض والعمل على نشر اقتنائها والاكـثار من السلالات المحلية الممتازة بطريقة سريعة عن طـريق تعميـم استخدام التلقيح الصناعى والاستفادة بأقصى امكانيات الطلائق الممتازة من تلك السلالات المحلية •

واتجهت سياسة المجلس الى أن تكون تنمية الانتاج الحيوانى مرتبطة ارتباطا تاما بانشاء الوحدات البيطرية حتى يكون نشر السلالات الممتازة فى الانتاج فيما يجرى تنظيفه من الامراض من مناطق •

ومشروع تنمية الانتاج الحيوانى فى منطقة ايتاى الباردو الذى وافق المجلس على أن تقوم اللجنة العليا للاصلاح الزراعى على تنفيذه يعتبر تجربة عملية على تحسين وتنمية الانتـــاج الحيوانى •

ثالثا ـ تحسين المراعى فى المناطق الصحراوية :

اتضح أن بالسهل الساحلى للصحراء الغربية مالا يقل عن مليون فدان يمكن تحسين المراعى بها مما يضاعف من انتاج العلف الى عشرة أضعاف المعدل الحالى على الأقل • وقد وقع الاختيار فى منطقة رأس الحكمة ـ فوكة على مساحة قدرها ٢٥٠٠٠ فدان لتكون بمثابة حقل للتجارب وأبرمت اتفاقية مع ادارة العمليات الخارجية الامريكية تتلخص أهدافها فى استنباط أصلح الطرق لزيادة انتاج العلف وتنظيم وسائل الرعى ودراسة امكانيات انتاج الدريس لكى يتسنى المحافظة على الماشية وتغذيتها على مدار السنة وضمان انتاجها بصفة مستمرة •

وقد تكللت التجارب المبدئية بالنجاح مما يبشر بالحصول على مصدر كبير من المنتجات الحيوانية سواء من اللحم أو منتجات الالبان أو الصوف •

رابعا ـ تنمية الثروة السمكية :

بالرغم من موقع مصر الجغرافى وكونها تطل على بحرين فى الشمال والشرق فانها لم تعن كما ينبغى بتنمية الثروة المائية عامة والسمكية بوجه خاص ، ولهذا فلا عجب أن نراها قد دفعت ١٤٣١٠٠٠ جنيه سنة ١٩٥٢ ثمنا لما استوردته من أسماك محفوظة وأسماك مملحة ومجففة ومدخنة • وأكثر من

هذا فاننا لم نعرف فى الماضى كيف نستغل نيلنـــا وبحيراتنا وما يتصل بها من ترع ومصارف •

كان لزاما على المجلس اذن أن يولى هذه الناحيـة اهتمامه ومن الطبيعى العمل على الكشف عن مناطـق الصيد فى المياه العميقة وهو أمر يتطلب دراسة وافية ولهذا عقد اتفـــاق مع النقطة الرابعة لهذا الغرض وتبلغ تكاليف المشروع أكثر من ٨٢٠٠٠ جنيـــه وتدفع الحكومة الأمريكية من هـــذا المبلغ ٢٧٥٦٥ جنيها على هيئة معدات وآلات وأدوات • علاوة على ذلك عقد اتفاق آخر بشأن مشروع لانشاء محطة لاستقبال الأسماك على شاطىء البحر الأحمر وتقدر تكاليفه بنحـــو ١٢٤٢٥٠ جنيها • وكذلك أعد مشروع آخر لانشاء المزارع السمكية فى بحيرات الدلتا وفى الوقت نفسه تقرر قيـــام شركة مساهمة مصرية للتوسع فى صيد الجمبرى وتصنيعه بطريقة التجميد ثم تصديره الى الخارج ، وقد تكونت بالفعـل شركة توصية بالأسهم برأس مال قدره ١٠٫٠٠٠ جنيـــه وأنشأت مصنعا بالاسكندرية على أحـــدث الأساليب بدأ تشغيله فى مارس الماضى • هذا وبناء عـــلى توصية المجلس وافقت لجنة التموين العليا فى ١٩٥٣/١١/٩ على اباحة تصدير الجمبرى المجمد •

واذ يدرك المجلس الامكانيات الواسعة أمام صناعة الاسفنج

فقد رأى توجيه دعوة لانشاء شركة مساهمة مصرية للقيام بهذا العمل على أن تمنح امتيازا لمدة ٢٠ سنة . ومن المتوقع أن تتم اجراءات تكوين الشركة بحيث تشرع فى استغلال مناطق صيد الاسفنج فى موسم سنة ١٩٥٥ .

ادخال زراعات جديدة :

وتستهدف السياسة التى رسمها المجلس ادخال زراعات جديدة بعد التثبت من صلاحية الظروف المحليه لها ، ومن هنا شجع على قيام شركة مساهمة مصرية لزراعة البنجر وصناعة السكر منه . ويقوم المشروع الذى تقرر فى هذا الشأن على تكوين شركة تقوم بشراء مساحة قدرها نحو ٣٠٫٠٠٠ فدان من أراضى الدولة البور فى منطقة النوبارية ، لاستصلاحها وتعميرها واستغلالها أساسيا فى زراعة البنجر ثم اقامة مصنع لانتاج السكر وتكريره من هذا النبات ، وتكون طاقته الانتاجية ١٠٠٫٠٠٠ طن فى السنة ، وفى جلسة ١٠ فبراير من عام ١٩٥٤ وافق مجلس الوزراء على مشروع الوعد ببيع ٣٠١٥٦ فدانا و ٩ قراريط للشركة بثمن اجمالى قدره ٧٥٠٫٠٠٠ جنيه وعلى أن تساهم الحكومة فى رأس المال بربع مليون جنيه خصما من ثمن الصفقة ، وأن تدفع الشركة ١٢٥٫٠٠٠ جنيه عند توقيع عقد البيع ، وتؤدى باقى الثمن أقساطا سنوية لمدة ٢٥ سنة بفائدة قدرها ٣ فى المائة . أما

تكاليف المشروع بشطريه الزراعى والصناعى فتقدر بحوالى خمسة ملايين من الجنيهات .

وما من شك أن تكوين شركة على هذا النحو ولهذا الغرض ينطوى على اضافة فعلية الى المساحة المنزرعة ، فضلا عن اقامة مصنع استطلاعى تسترشد به البلاد فى معرفة امكانياتها فى زراعة البنجر وتصنيعه فى هذه المنطقة الجديدة التى سوف يمتد اليها التوسع الزراعى والعمرانى بعد تنفيذ مشروعات الرى الكبرى . فاذا ما وضح نجاح المشروع أضافت زراعة البنجر محصولا جديدا يدعم الدخل القومى .

وكذلك أوصى المجلس ، كما وافق مجلس الوزراء ، باباحة زراعة الدخان ؛ ويجرى البحث الآن فى وضع القواعد اللازمة لتحقيق هذا الاتجاه الجديد .

الاتجاه الأفقى

ننتقل بكم الآن الى الناحية الثانية من سياسة المجلس الزراعية ، تلك التى أطلقنا عليها عبارة « التوسع الأفقى » والذى يقصد به بوجه عام زيادة المساحة المنزرعة . ونظرا لما يتطلبه تنفيذ مشروعات التخزين الكبرى من الكثير من الوقت والمال ، وازاء ضرورة العمل السريع على سد العجز فى المحاصيل المتصلة بالتموين ، راح المجلس ـ بالتعاون مع

وزارة الأشغال العمومية ـ يضع برنامجا قصير الأمد للتوسع فى مساحة الأرض المنزرعة وبأقل ما يمكن من التكلفة .

واذ كان تدبير المياه الصيفية ما زال يمثل العقبة الرئيسية ، أخذ المجلس ومصلحة الرى فى دراسة الموقف المائى الحالى على ضوء ما استنفدته الأخيرة من مياه تخزين خزانى جبل الاولياء وأسوان ، وعلى ضوء التشريعات الجديدة الخاصة بتحديد زراعة القطن والتقيد بالدورة الزراعية الصحيحة وحظر زراعة القطن فى مناطق الاكثار من الحبوب بالوجه القبلى وكذلك حظر زراعه الأرز فى غير مناطق التراخيص ـ هذه الاجراءات جميعا من شأنها توفير كمية من المياه الصيفية الى جانب الفائض من مياه التخزين . بل انه رغبة فى الاستفادة من كل قطرة من المياه الصالحة للرى أثناء الصيف ، أدخل فى برامج التوسع فى مساحة الأراضى الزراعية الافادة من مياه الصرف فى كل الحالات التى تصلح فيها هذه المياه للرى .

اولا : برنامج التوسع القصير الأمد

على ضوء الأسس والمبادىء المشار اليها أمكن وضع برنامج عاجل للتوسع فى مساحة الأراضى المنزرعة ، ضرب لتنفيذه أربع سنوات فيما بين عامى ١٩٥٢ ، ١٩٥٦ وذلك فى مساحة قدرها ٣١١٫٦٨٠ فدانا موزعة على النحو الآتى :

المنطقـــة	المساحة

التوسع فى مناطق جديدة بالوجهيـــن البحـــرى والقبلى ، وذلك على المياه الصيفية التى أمكن تدبيرها

١ ـ الوجه البحرى

ا ـ مناطق طلمبات الصرف فى شمال الدلتا ١٠٥ر٥٣٠ فدانا

ب ـ منطقة ترعة النوبارية وامتدادها ٦٠ر٠٠٠ فدان بخلاف ٣٠ر٠٠٠ فدان تروى ريا نيليا فقط

جـ ـ منطقة أبيس بالبحيرة ٢٤ر٠٠٠ فدان

د ـ منطقة كفر داود (نواة مديرية التحرير) ١٠ر٠٠٠ فدان

هـ ـ منطقة شرقى قناة السويس ٥٠ر٠٠٠ فدان

٢ ـ الوجه القبلى

و ـ منطقة غرب الفيوم ١٠ر٠٠٠ فدان

التوسع الزراعى بتحويل الحيـــاض بالوجه القبلى الى نظام الرى المزدوج ، وذلك على المياه الصيفية التى أمـــكن تدبيرها :

ز ـ تحويل حيـــاض مركز أبنوب الى الرى المزدوج ٣١ر٠٠٠ فدان

التوسع فى مساحات جديدة بالواحات على المياه الجوفيـــة التى سيصيـــر استنزافها :

ح ـ مناطق واحات سيوه والخارجـــة والداخلة والبحرية والفرافرة ١٥٠ر٢١ فدانا

الجملة ٦٨٠ر٣١١ فدانا

ووافق مجلس الوزراء على البرنامج المشار اليه فى الجلسة المعقودة فى ٤ مارس من عام ١٩٥٣ ، وصدر بذلك القـانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٣ شاملا اعتماد مبلغ ٠٠٠ر٧٢٠ر١١ جنيه لتنفيذه موزعا على الوجه الا تى :

٠٠٠ر٢١٠	جنيه	لعام ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣
٠٠٠ر٩٩٠ر٢	جنيه	لعام ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤
٠٠٠ر٧٤١ر٤	جنيه	لعام ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥
٠٠٠ر٧٧٩ر٣	جنيه	لعام ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦
٠٠٠ر٧٢٠ر١١	جنيه	

ويسير تنفيذ الأعمال وفقـــا للبرنامج ، وبلغ ما أنفق فى الاعتماد مبلغ ٠٠٠ر٤٠٠ر١ جنيه حتى ختام يونية ١٩٥٤ .

ونود أن ننبه هنا الى أن الاعتمادات المتقدمة لاتشمل مايخص التوسع الزراعى فى منطقة كفر داود (نواة مديرية التحرير) اذ رصد للمشروع الأخير ٠٠٠ر٥٢٠ر١ جنيه فى ميزانيـــة

السنة المالية ١٩٥٣/١٩٥٤ ، ويتولى مجلس ادارة مؤسسة هذه المديرية الصرف منه على أعمال المرحلة الاولى لتزويد المساحة المقررة بفروع الرى والصرف ، الى جانب استصلاحها وادخال وسائل التعمير فيها .

وما دمنا بصدد الحديث عن « البرنامج قصير الأمد » نرى لزاما علينا أن نعرض الى الخطة التى وضعت لاستصلاح وتعمير منطقتين منه ، وهما منطقتا أبيس وغربى اقليم الفيوم ، حيث روعى أن يسير الاستصلاح والتعمير فيهما وفق نظام نموذجى ـ وشمل لذلك الاعتماد العام سالف الذكر مبلغ ٥ر٤٥٠ر٠٠٠ جنيه لهاتين المنطقتين ، بالاضافة الى عشرة ملايين من الدولارات تساهم بها الحكومة الامريكية عن طريق ادارة المعونة الفنية الأمريكية (النقطة الرابعة) .

أبحاث الصرف والمياه الجوفية :

واذ يقدر المجلس أهمية « المياه الجوفية » واستغلالها ، سواء أكان ذلك بقصد تخليص التربة الزراعية منها فى أعمال الصرف أم كان ذلك لاستخدامها موردا للرى ، فانه يؤمن أنه لا سبيل الى تحقيق المشروعات التى يستلزمها هذان الهدفان الا بعد دراسة مستفيضة لهذه المياه . ومن هنا تقرر فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٣ تأليف « لجنة فنية لأبحاث الصرف والمياه الجوفية » مهمتها تنسيق الأبحاث والدراسات السابقة

عن التربة المصرية ، واستنزاف المياه الجوفية منها لأغراض الرى والصرف ، الى جانب وضع برنامج تفصيلى للأبحاث التى يلزم استيفاؤها فى هذا الشأن والاشراف على تنفيذه .

ووضعت اللجنة برنامج المرحلة الأولى للمباحث المنوه عنها ، وصدر القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٣ باعتماد مبلغ ١٧٤ر٠٠٠ جنيه لهذا الغرض ، تساهم فيه هيئة المعونة الفنية الأمريكية بمبلغ ٨٤ر٠٠٠ جنيه . وفيما يلى بيان بتفصيلات هذه المرحلة :

البند	تكاليف تتحملها النقطة الرابعة	تكاليف تتحملها الحكومة المصرية
١ ـ دراسة مناسيب المياه الجوفية بالتا :		
(ا) دراسة الابار القائمة بالتا (ب) انشاء ودراسة آبار جديدة للرصد بالدلتا .	جنيه ١٨ر٠٠٠	جنيه ١٠ر٠٠٠
٢ ـ دراسة امكانيات استخدام المياه الجوفية للرى :		
(ا) مجموعات الابار التجريبية بمناطق شبين الكوم وكوم حمادة وابو حماد	٥٦ر٠٠٠	٣٠ر٠٠٠
(ب) البئران التجريبيتان بفرعى دمياط ورشيد	ـ	١٠ر٠٠٠

٣ ـ دراسة امكانيات الصرف الراسى بالآبار :

(ا) الابار التجريبية بمنطقة كفر رمادة « القليوبية »		٢٥ر٠٠٠
(ب) الابار التجريبية بمنطقة كفر خضر « الغربية »		

٤ ـ الابحاث الخاصة بالمصارف المغطاة

(ا) تجارب فى المناطق التى لم يسبق تزويدها بالصرف المغطى فى مديريتى المنوفية والقليوبية .		
(ب) تجارب بالمناطق التى سبق تزويدها بالصرف المغطى فى المديريتين ذاتهما .	١٠ر٠٠٠	١٥ر٠٠٠
(ج) تجارب بمزرعتى كليتى الزراعة بالقاهرة والاسكندرية		
(د) دراسة مواصفات المواسير بمحطة المباحث المائية بقناطر محمد على ومعامل كليات الجامعات المصرية		
الجملة	٨٤٠٠٠	٩٠٠٠٠

توصيات أخرى لتدبير لمياه الصيفية :

وعلاوة على ما أسلفناه فان المجلس دائب البحث (مع وزارة الأشغال العمومية) عن كل ما من شأنه زيادة الايراد الصيفى ، ومن الموضوعات التى هى موضع الدراسة الدقيقة فى هذا الصدد رفع منسوب تخزين أمام خزان أسوان اذ

أن سعة الخزان فى الوقت الحاضر ـ على أساس التخزين على منسوب ١٢١ ـ عبارة عن ٥ مليارات متر مكعب ، فاذا ما رفع المنسوب مترا واحدا زادت السعة بمقدار ٤٠٠ مليون متر مكعب .

الاراضى البور :

ان جهودنا فى زيادة الرقعة المنزرعة تتطلب تنظيما لمسألة بالغة الأهمية ونقصد بها الأراضى البور المملوكة للدولة بحيث تنتفى عوامل الارتجال فى هذا الشأن ، ولهذا بادر المجلس الى وضع الاشتراطات والقيود بحيث يتوافر لدى القائمين على استصلاح الأراضى رغبة جدية فى الاضطلاع بهذا العبء . كما وضع فى الوقت نفسه الضمانات التى تحول دون الاستيلاء على الأراضى البور القابله للزراعة أو حيازتها بالتملك دون الوفاء بتعهدات استصلاحها خلال مدة معلومة من تاريخ التملك .

وتمشيا مع هذه السياسة تألفت « الهيئة الدائمة لاستصلاح وتوزيع وتعمير الأراضى البور » كهيئة قائمة بذاتها (وان كانت تابعة للمجلس) وتضطلع بالواجبات الآتية :

١ ـ حصر الأراضى البور القابلة للاصلاح واجراء الأبحاث الزراعية والاجتماعية عنها ، والقيام بالمشروعات

اللازمة لاستصلاحها واستغلالها .

٢ ـ رسم السياسة العامة لاستصلاح تلك الأراضى وزراعتها وتعميرها والتصرف فيها .

٣ ـ استصلاح الأراضى البور والضعيفة المملوكة للحكومة وتعميرها واستغلالها ، وتتبع فى الوقت الحاضر وزارتى الزراعة والمالية والاقتصاد .

ثانيا: سياسة التوسع الأفقى فى الأجل الطويل
مشروع السد العالى

قامت وزارة الأشغال العمومية عام ١٩٤٧ بدراسة مشروعات ضبط النهر بقصد الوقاية من غوائل الفيضانات العالية وزيادة الايراد الصيفى لمقابلة التوسع الزراعى فى المرحلة التى تنتهى عام ١٩٧٥ ـ ووضعت برنامجا لهذه المشروعات راجعته لجنة خبراء من وزراء الاشغال السابقين وأقره مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٩ ويتضمن :

١ ـ مشروعات التخزين الطويل الأمد بالبحيرات الاستوائية وشق قنوات منطقة السدود لتقليل الفاقد من مياه النهر بهذه المنطقة .

٢ ـ مشروع خزان بحيرة تانا للتخزين الطويل الأمد وللوقاية من الفيضانات العالية ولتخزين رصيد احتياطى لسد العجز فى ايراد النهر فى أحباسه المختلفة فى السنوات الشحيحة الايراد .

٣ ـ مشروع خزان النيل الرئيسى عند الشلال الرابع للوقاية من غوائل الفيضانات العالية وللتخزين الصيفى ولتنظيم الموازنات بخزانات البحيرات الاستوائية .

٤ ـ مشروع خزان وادى الريان للمساهمة فى الوقاية من الفيضانات العالية وللتخزين الصيفى .

ويبين الجدول الآتى التكاليف التقريبية لكل من هذه المشروعات (حسب تقديرات وزارة الأشغال عام ١٩٥٠) والفوائد المائية المنتظرة منها والمدة التى كانت مقررة لتنفيذها :

المشروع	التقرير المبدئى للتكاليف بالمليون جنيه	المدة المقررة للتنفيذ		صافى الفائدة عند أسوان فى السنوات المتوسطة بالمليار متر مكعب	
		تاريخ البدء	تاريخ النهو		
خزان بحيرة فكتوريا	٤ر٥(١)	١٩٥٠	١٩٥٣		
خزان بحيرة كيوجا	٤	١٩٥٨	١٩٦٢	٥ر٢	
خزان بحيرة ألبرت	١٣	١٩٥٥	١٩٦٠		
قنوات منطقة السدود	٢٧ر٥	١٩٥٥	١٩٧٥	(٢)	
خزان بحيرة تانا	٨	١٩٥٣	١٩٥٨	١	
خزان النيل الرئيسى عند الشلال الرابع	٣٥	١٩٥٣	١٩٥٨	٣	
خزان وادى الريان	٣٠	١٩٥٨	١٩٦٥	٣	
الجملة	١٢٢ر٥			١٢ر٢	

(١) تم انشاء هذا الخزان فى عام ١٩٥٤ . ويلاحظ أن الـ ٤ر٥ مليون جنيه هو نصيب مصر من التكاليف النهائية البالغة نحو ١٢ مليونا من الجنيهات .

(٢) صافى الفائدة من خزان تانا عند أسوان مليار ان من الامتار المكعبة : مليار لمصر والآخر للسودان .

وقدرت وزارة الأشغال امكان وفاء هذه المشروعات بالتوسع الزراعى فى مساحة قدرها ١٫٨٣٤٫٠٠٠ فدان مع تحويل حياض الوجه القبلى الحالية (وقدرها ٦٧٣٫٠٠٠ فدان) الى نظام الرى المستديم ومع ترك مليار متر مكعب من المياه بصفة رصيد احتياطى .

واذ دلت الدراسات والمباحث التى أجريت منذ أواخر عام ١٩٥٢ على أن انشاء **سد عال** أمام خزان اسوان بنحو ستة كيلو مترات يفضل البرنامج المتقدم من ناحية التكاليف والمدة اللازمة للتنفيذ والفوائد الاقتصادية المنتظرة ومدى التحكم فى تصرفات النهر فقد أسند العهد الجديد الى المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى بالاشتراك مع وزارة الاشغال استكمال هذه المباحث ووضع سياسة مائية جديدة على أساس هذا المشروع الذى سيؤدى انشاؤه الى النتائج الآتية :

١ ـ امكان التوسع فى الأراضى المنزرعة فى نحو مليونين من الأفدنة مع تحويل حياض الوجه القبلى الحالية الى نظام الرى المستديم .

٢ ـ ضمان الزراعة فى أشح السنين مع ضمان وصول مياه الرى بالكميات المناسبة فى الأوقات المناسبة للزراعات المختلفة مما يزيد فى غلتها .

٣ ـ امكان صرف أراضى الوجه القبلى بالراحة دون حاجة

الى محطات الصرف القائمة أو التى كان مقررا انشاؤها سواء على النيل أو بحر يوسف •

٤ ـ انخفاض مستوى المياه الجوفية بالوادى سواء بالوجه القبلى أو البحرى •

٥ ـ امكان الوقاية من أخطر الفيضانات دون حاجة الى تعلية جسور النيل أو تقويتها •

٦ ـ ضمان زراعة ٧٠٠ ألف فدان أرز سنويا مهما كان ايراد النهر •

٧ ـ توليد قوة كهربائية هائلة تصل الى نحو ١٠ مليارات كيلوات ساعة بسعر منخفض يقدر بحوالى ٥ر٠ مليم للكيلوات ساعة مع امكان نقل جزء كبير منها الى القاهرة بسعر الكيلوات ساعة ٢ مليم مما يوفر كمية كبيرة من الوقود ويفتح مجالا رائعا لقيام الصناعات •

٨ ـ تحسين اقتصاديات كهربة سد أسوان الحالى•

٩ ـ امكان توسيع مصنع السماد ليعطى ٥٠٠ ألف طن سنويا •

١٠ ـ امكان ضمان وجود فرق توازن على القناطر الكبرى الموجودة حاليا على النيل مما يهيىء توليد الكهرباء منها •

١١ ـ امكان صرف التصرفات اللازمة لضمان الملاحة بمجرى النيل على مدار السنة .

١٢ ـ زيادة الدخل القومى بما يوازى ١٥٠ مليون جنيه سنويا .

١٣ ـ زيادة الدخل الحكومى ٢٠ مليون جنيه سنويا .

وعلى ضوء ما تسفر عنه الدراسات والأبحاث الجارية الآن عن مشروع انشاء السد العالى ستحدد الخطوط النهائية لبرامج ضبط النهر وزيادة الرقعة الزراعية .

ومما هو جدير بالذكر أن وجود السد العالى ضمن برنامج السياسة المائية الجديد سيغنى عن انشاء كل من خزان النيل الرئيسى عند الشلال الرابع وخزان وادى الريان وكذا القناة الاضافية بمنطقة السدود مع بقاء سلسلة الخزانات الاخرى المتقدم ذكرها بأحباس النيل العليا .

ويلاحظ أن الفائدة المائية المنتظرة من البرنامج الجديد تفوق بكثير الفائدة المائية التى كانت منتظرة من البرنامج القديم مما يؤدى الى امكان التوسع الزراعى فى حوالى مليون من الأفدنة زيادة عما كان مقدرا فى البرنامج القديم هذا مع قلة تكاليف البرنامج الجديد عن البرنامج القديم .

وفضلا عن ذلك يتميز البرنامج الجديد عن البرنامج القديم نتيجة للتخزين « المستمر » الذى يهيئه السد العالى فى البرنامج الجديد بدلا من التخزين « السنوى » الذى بنى عليه البرنامج القديم فبينما يعرض التخزين السنوى البلاد الى أزمات مائية عنيفة نجد أن التخزين المستمر كفيل بأن يضمن الوفاء التام باحتياجات الزراعة فى أقل السنين ايرادا .

ولا يسعنا أن نختم هذا الموضوع دون أن ننشر البيان التالى عن تكاليف مشروع السد العالى والمشروعات المترتبة عليه :

مشروع السد العالى

مقايسة ابتدائية عن التكاليف

موزعة على سنى الانشاء ومقدرة بالمليون جنيه مصرى

السنة	السد والاعمال المدنية		تحويل الحياض الى نظام الرى المستديم		تعويضات		الخطوط الكهربائية الصغيرة	
	تكاليف تدفع محليا	تكاليف تدفع بالخارج	تكاليف تدفع محليا	تكاليف تدفع بالخارج	تكاليف تدفع محليا	تكاليف تدفع بالخارج	تكاليف تدفع محليا	تكاليف تدفع بالخارج
١	٤	٤	٣		٢	١		
٢	٤	٥	٣		٢	١		
٣	٥	٥	٣	١	٣			
٤	٦	٤	٣	١	١			٠ر٥
٥	٦	٤	٣	١			٠ر٥	٠ر٥
٦	٥	٤	٣					٠ر٥
٧	٥	٤						
٨	٥	٣						
٩	٥	١						
١٠	٥	١						
	٥٠	٣٥	١٨	٣	٨	٢	٠ر٥	١ر٥

مشروع السد العالى

مقايسة ابتدائية عن التكاليف

موزعة على سنى الانشاء ومقدرة بالمليون جنيه مصرى

ثمانى محطات طلمبات		اصلاح ٤٠٠ الف فدان		التربينات والمولدات		الخطوط الكهربائية الى القاهرة		المجموع	
تكاليف تدفع محليا	تكاليف تدفع بالخارج	تكاليف تدفع محليا	تكاليف تدفع بالخارج	تكاليف تدفع محليا	تكاليف تدفع بالخارج	تكاليف تدفع محليا	تكاليف تدفع بالخارج	تكاليف تدفع محليا	تكاليف تدفع بالخارج
					١			٩	٦
					٢		١	٩	٩
١	٢				٢		٢	١٢	١٢
٢	٢	٢		١	٢		٣	١٥	١٢٫٥
١	٢	٢	١	١	٢	١	٣	١٤٫٥	١٣٫٥
١	٢	٢			٢	١	٣	١٢	١١٫٥
	١	٢	١		٢	١	٢	٩	١٠
		٢			١	١	٢	٧	٦
								٥	١
								٥	١
٥	٩	١٠	٢	٢	١٤	٤	١٦	٩٧٫٥	٨٢٫٥

المجموع ١٨٠ مليون جنيه

التوسع الصناعى
مقوماته ووسائله

ان خطة التنمية الانتاجية ينبغى أن تقوم على دعامات عدة متداخلة متشابكة ، ومن الدعامات الرئيسية التوسع فى التصنيع ، فى حدود الطاقة والامكانيات ، من مادية ومالية وبشرية .

وترجع النهضة الصناعية الحديثة الى الحرب العالمية الأولى حيث قامت صناعات منوعة للوفاء ببعض حاجة السوق المحلية ، غير أن أغلبها تعرض الى الانهيار فى أعقاب الحرب بسبب تدفق المصنوعات من الخارج ، وعدم توفير ذلك القدر الضرورى من الحماية للبناء الصناعى الناشىء . وفى عام ١٩٣٠ حدث تحول بالغ الأهمية حين تقرر الأخذ بمبدأ الحماية ، فقامت نهضة فى البلاد ؛ ذلك أن تلك الحماية شجعت الكثير من رجال المال والأعمال ـ المصريين والأجانب على حد سواء ـ على استثمار أموالهم فى انشاء صناعات مختلفة ، وتجديد الصناعات القائمة والتوسع فيها . وجاءت الحرب العالمية الثانية فكانت ذات أثر واضح فى تشجيع الانتاج الصناعى المحلى ، واستمر التوسع فى فترة ما بعد الحرب فى بعض الصناعات وأهمها غزل ونسج القطن ، والزيوت النباتية ، والأسمنت ،

والكحول ، والمنتجات البترولية • الا أنه مما يلفت النظر أن التوسع المشار اليه لم يتناسب مع الامكانيات الوافرة من المواد الخام والقوى العاملة ، بل ان بعض الصناعات هبط انتاجها عما كان عليه خلال فترة الحرب •

وجدير بنا فى هذا الصدد أن نعرض لبعض المظاهر التى يتسم بها البناء الصناعى ، ونوردها على سبيل المثال لا الحصر وبأكبر قدر من الايجاز :

١ ـ يتكون أغلب الصناعات القائمة من وحدات انتاجية صغيرة ، مع استثناء صناعات الغزل والنسج وبعض مصانع الزيوت والأسمدة والاسمنت والسكر •

٢ ـ معظم الصناعات القائمة لا يعتمد على الآلات والقوى المحركة فى ادارته مما أدى الى انتشار البدائية فى أساليب الانتاج بها •

٣ ـ ان نسبة كبيرة من انتاج البلاد من الغلات الزراعية والخامات المعدنية لا يتناولها التصنيع المحلى •

٤ ـ ان عددا كبيرا من الصناعات التى نشأت خلال الحرب الأخيرة لم تكن قائمة على أسس فنية سليمة ، ولم تكن بالسعة الانتاجية التى تسمح لها بالاستفادة من مزايا الانتاج الكبير ، ولم تنتفع بالفرص السانحة برفع كفايتها الانتاجية وتجديد

آلاتها ومعداتها بعد الحرب • ان الحماية للصناعات الناشئة مبدأ معترف به فى كثير من البلدان ، الا أنه من واجب القائمين على تلك الصناعات أن يكون رائدهم فى ظل الحماية الموقوتة العمل على تنظيم انتاجهم واعداد مصانعهم اعدادا حديثا من حيث أساليب الانتاج والادارة •

٥ ـ بالرغم من التقدم الملموس الذى أحرزته الصناعة المصرية فى الفترة الممتدة من الحرب العالمية الاولى ، وبخاصة منذ تقرير مبدأ الحماية الجمركية فى سنة ١٩٣٠ ، يمكن الاطمئنان الى القول انه لم تكن هناك خطة للتنمية الاقتصادية بحيث تؤدى الى ايجاد التوازن السليم بين مجالات النشاط الاقتصادى وتحقق التساند والتكامل بينها ، بل ان عملية الانشاء الصناعى لم تسر وفقا لبرنامج مرسوم ، محدود المعالم والأهداف •

على ضوء هذه الظروف والاعتبارات وأمثالها ، أخذ المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى فى دراسة امكانيات التوسع الصناعى على ضوء الصناعات القائمة ، والموارد الموجودة من الخامات الزراعية وغير الزراعية ، مما يلزم لسد حاجة البلاد من الانتاج الصناعى المحلى ، مع استقصاء امكانيات التصدير ، ورسم السياسة العاجلة للتوسع فى الصناعات الحالية وانشاء صناعات جديدة مما يترتب عليه تحقيق التوازن بين نواحى الانتاج المختلفة •

وازاء تشعب الموضوع وكثرة عناصره • فاننا نكتفى فى هذا الفصل بابراز أهم عناصر السياسة الصناعية التى يضعها المجلس ، وسنقتصر كذلك على تلك المشروعات التى دخلت فعلا فى دور التنفيذ •

صناعة الحديد والصلب

ظلت مصر تعتمد على ما تستورده من المصادر الاجنبية من الحديد والصلب ومنتجاتهما ، بل ان المصانع الحالية تسد جانبا من حاجتها عن طريق الخردة ، وجانبا آخر من الوارد • وما كان لأمة تسعى الى النهوض والقوة أن تغفل عن صناعة الحديد والصلب ، أساس الصناعات الثقيلة وكثير من الصناعات الأخرى ، خاصة اذا ما توافر خام الحديد فى أرضها • والى هذه الناحية البالغة الأهمية وجهت حكومة العهد الحاضر جهودها ، ولم ينقض عام ١٩٥٣ حتى كان المجلس قد استقر رأيه نهائيا على انشاء مصنع للحديد والصلب ذى كفاية انتاجية قدرها ٢٢٠٫٠٠٠ طن سنويا ، ووقعت الحكومة المصرية عقدا لهذا الغرض مع شركة ديماج الألمانية الكبرى •

وسرعان ما تألفت شركة مساهمة مصرية ، اشتركت فيها الهيئات والمؤسسات الآتية :

الاســـم	مقدار رأس المال المكتتب به (بالجنيهات)
الحكومة المصرية...	معدات المصنع الحكومى المقدر ثمنه بمليونى جنيه (ويخضع ذلك لتقدير الخبراء العالميين)
المجلس الدائم لتنمية الانتاج القـــومى	١ر٠٠٠ر٠٠٠
بنـك مصر	٥٠٠ر٠٠٠
البنك الصناعى	٢٥٠ر٠٠٠
شركة مصر للتأمين	٢٥٠ر٠٠٠
شركة مصر للغزل والنسج ...	٢٥٠ر٠٠٠
شركة ديمـاج	ما يعادل ٢٠ ٠/٠ من قيمة المعدات (بميناء الشحن) وبحد أقصى قدره ٢ر٠٠٠ر٠٠٠جنيه

ومن المنتظر أن يكون رأس المـــال ٨ ملايين جنيه يطرح الباقى منه بعد المبالغ السابقة للاكتتاب العـــام ، وحددت قيمة السهم بجنيهين فقط حتى تتاح للشعب ، وبخاصة أصـــحاب المدخرات الصغيرة ، فرصة المساهمة فى هذا المشروع القومى الكبير • أما تكاليف المشروع الكلية فتتراوح بين ١٥ ، ١٦ مليونا من الجنيهات • وستعمد الشركة الى الحصول على المـال اللازم (خلاف رأس المال) عن طريق اصدار الســندات • هذا وتضمن الحكومة حدا أدنى من الربح يعـادل ٤٠/٠ من قيمة السهم الاسمية •

وقد وقع الاختيار على منطقة فى جنـــوبى حلوان لاقامة المصنع ، ووصلت الرسومات والمواصفات التى أعدها الخبـراء

الألمان فى شركة ديماج • وسيبدأ العمل قبل انتهاء السنة الحالية • والمدة اللازمة للتنفيذ حتى يخرج المشروع وقد وصل الى أقصى طاقته الانتاجية ثلاث سنوات • أما الخام فسيؤتى به من المنطقة الواقعة الى الشرق من أسوان • وجدير بالذكر أن بالواحات البحرية مقادير كبيرة من خام الحديد • ولما كان من المتعين استعمال الفحم لعملية الاختزال فسيتم التعاقد وشيكا بين الشركة واحدى المؤسسات الكبرى العالمية على توريد المقادير اللازمة لفترة طويلة لا تقل عن عشر سنوات •

الصناعات المعدنية والميكانيكية

تألفت شركات مساهمة مصرية لانشاء الصناعات الآتية وبدأت فى الانتاج :

١ ـ أنابيب المياه •

٢ ـ الكابلات الكهربائية •

٣ ـ المسامير •

وهذه كلها يؤدى انتاجها الى توفير مقادير طيبة من العملات الأجنبية التى ندفعها ثمنا لما نستورده ، وقد يسر المجلس السبيل أمام هذه الصناعات •

كما كفل المجلس للشركات الكثيرة التى تقوم بصناعة الصلب والصناعات المعدنية النهوض بتوفير الخامات اللازمة لها على هيئة صلب مشكل أو زهر الحديد الغفل ، وقد كانت هذه الشركات كلها مهددة بتناقص الخردة من السوق المحلى .

واستقر الرأى كذلك على اقامة **صناعة عربات السكة الحديد** فى مصر ، ومن المتوقع فى القريب العاجل تأليف شركة مساهمة مصرية لهذا الغرض تشترك فيها احدى الشركات الأجنبية المتخصصة بخبرتها الفنية وبعض من رأس المال .

وكذلك عنى المجلس بموضوع **صناعة قطع غيار السيارات** فى مصر ، وتأليف لجنة لهذا الغرض تمثل وزارة التجارة والصناعة والمجلس ورئاسة الامدادات والتموين وبعض الشركات المصرية المشتغلة بشئون السيارات ، وستقدم اللجنة تقريرها قبل ختام شهر يولية ١٩٥٤ ، وبه المقترحات العملية حتى يتسنى البدء فى تنفيذ المشروع فى أقرب فرصة ممكنة .

الصناعات الكيمائية

صناعة السماد :

رسم المجلس سياسة **لصناعة السماد** تهدف الى تحقيق الاستكفاء الذاتى بالنسبة الى هذه المادة ذات الأهمية القصوى

للانتاج الزراعى ، والتى نستورد منها مقادير ضخمة بلغت نحوا من ١٣ مليونا من الجنيهات فى عام ١٩٥٢ • وتقوم السياسة المشار اليها على الأسس الآتية :

١ ـ الوصول بمصانع سماد السوبر فوسفات الى أقصى طاقتها الانتاجية (وزادت بالفعل كثيرا عما كانت عليه سنة ١٩٥٢) ، ومقابل هذا يمنع استيراد هذا النوع من السماد من الخارج وقد نفذ هذا الأمر الأخير فوفر على البلاد أموالا وأنقذ صناعة كان يتراءى لها شبح الانهيار •

٢ ـ مساعدة مصنع السماد الازوتى بالسويس على زيادة انتاجه ، والمعروف أن طاقته السنوية القصوى ربع مليون طن • ولما كانت العقبة التى تحول دون بلوغه هذا الهدف عدم توافر الغاز (ويحصل عليه حاليا من معمل التكرير التابع لشركة آبار الزيوت المصرية الانجليزية) ، فان اتمام عملية توسيع المعمل الأميرى بالسويس مما يساعد بدرجة طيبة على تذليل هذه العقبة ، فيزداد انتاج المصنع من السماد ويتسنى فى هذه الحالة خفض ثمن بيعه للزراع •

٣ ـ انشاء مصنع لانتاج نترات النشادر وسيستخدم هذا المصنع الشطر الأكبر من الطاقة الكهربائية المنتظر

توليدها من خزان أسوان ، وستكون طاقة المصنع الجديد الانتاجية ٣٧٠ر٠٠٠ طن سنويا من السماد الذى تبلغ نسبة الازوت فيه ٢٠ر٥ فى المائة ، على أن يراعى فى التصميم احتمالات التوسع المستقبل لمسايرة ازدياد الحاجة الى التسميد • وسيقام المصنع فى جهة « الخطارة » الى الشمال قليلا من مدينة أسوان ، وتقدر التكاليف بحوالى ٢٢ مليونا من الجنيهات ، وستضطلع بالتنفيذ شركة مساهمة ، أسوة بما تم فى مشروع الحديد •

هذا وقد وجه المجلس الدعوة الى ١٥ من الشركات العالمية المتخصصة لتقدم عروضها فى موعد أقصاه منتصف أكتوبر القادم • ومن المحقق أن بداية عام ١٩٥٥ ستشهد ابتداء الأعمال التنفيذية ، حتى يتمشى ذلك مع برنامج كهربة خزان أسوان •

صناعة الادوية :

ومن الصناعات الكيمائية صناعة الأدوية وقد أوصت اللجان الفنية بالمجلس بضرورة تشجيعها وكفالة ألوان من الحماية للانتاج المحلى • وبدا أثر سياسة المجلس واضحا بالنسبة الى شركتى تنمية الصناعات الكيماوية وشركة مصر للمستحضرات الطبية وهما أكبر الشركات المصرية فى هذا

الميدان • وقد قدم البنك الصناعى مساعدة مالية الى الشركة الأولى ، الى جانب المعونة المعنوية التى يسديها اليها ، وستقوم الشركة بزيادة مواردها المالية بقصد التوسع فى الانتاج فى مصنعها الذى يعد من أحدث وأكبر المصانع فى هذا المجال بالشرق الأوسط ويبلغ رأس مال هذه الشركة الآن ربع مليون جنيه • أما شركة مصر للمستحضرات الطبية فيبلغ رأس مالها حاليا ١٠٠ر٠٠٠ جنيه وقد قررت أخيرا زيادته بمقدار النصف ، حتى يتسنى لها انشاء مصنع كامل حديث • وما من شك أن الخطوات الطيبة التى تتخذها المؤسستان من الآثار المباشرة لسياسة التشجيع التى أقرها المجلس •

صناعة البطاريات :

وعنى المجلس كذلك بدعم صناعة البطاريات ، من جانب وسائلة ، وأصدر طائفة من التوصيات العملية أقرها مجلس الوزراء ، ومن أهم أركانها اعفاء المواد الرئيسية المستوردة لهذه الصناعة من الرسوم الجمركية ، وكذلك رفع الرسوم الجمركية على المصنوعات الواردة من الخارج ، وذلك كله مشروط باشراف فنى على المصانع حتى يجرى العمل فيها وفقا للمواصفات الفنية • وقد قامت شركات مصرية بالفعل

بتحسين أسلوب الانتاج ورفع مستواه وزيادته لمواجهة مطالب الاستهلاك المحلى ، ومما يلفت النظر أن الشركات القائمة بانتاج البطاريات تتعاون مع شركات أجنبية متخصصة لها مكانتها فى السوق الدولية لهذه الصناعة .

صناعة اطارات الكاوتشوك :

تعتمد مصر اليوم على المصادر الخارجية لتزويدها بحاجتها من الاطارات والأنابيب الهوائية وغيرها من السلع والمنتجات المصنوعة من الكاوتشوك ، الامر الذى يكلفها مبلغا يقرب من مليونى جنيه فى عام ١٩٥٢ ، وهو رقم سيزداد فى المستقبل اذا أخذنا فى اعتبارنا التوسع المنتظر فى استخدام السيارات على اختلاف أنواعها وطرازها وأحجامها ، والى جانب الاغراض المدنية لا يسعنا أن نغفل الاعتبارات العسكرية ، وان مصر ما زالت تذكر النقص الذى كانت تعانيه خلال الحرب الأخيرة فى الاطارات حتى وصل ثمن اطار جديد الى ١٢٠ جنيها .

لهذا عنيت حكومة العهد الحاضر باقامة هذه الصناعة بالبلاد وانتقل البحث الى المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى الذى توافر على دراسة العروض المقدمة واختار أصلحها ، ذلك هو العرض المقدم من شركة النقل والهندسة . وكيما يعاونها على تنفيذ المشروع تقدم بطائفة من التوصيات أقرها مجلس الوزراء وتنحصر فيما يأتى :

(أ) اعفاء المطاط الطبيعى والصناعى والكربون من الرسوم الجمركية .

(ب) اعفاء التيـــلة من الحـــرير الصناعى المستورد من الخارج لصناعة الاطارات من الرسوم الجمركيه الى أن يتوافر انتاجها محليا .

(ج) أن يكون استهلاك الآلات لمدة خمس سنـوات من بدء الانتاج الفعلى .

(د) تقوم الحـكومة بفـــرض رسوم جمركية واقية فى حالة الاغراق .

(هـ) أن تدبر الحكومة للشركة العمـلات الأجنبية التى يقتضيها الحال لاستيراد العدد والآلات اللازمه للمصنع .

(و) أن تقوم الحكومة بمشترى احتياجاتها من انتـــاج مصنع الشركة بشرط توافر الجودة وذلك لمدة السنـــوات الخمس الأولى من انتـــاج المصنع عـلى أن تحدد الأسعار والاشتراطات الاخرى باتفاق يعقد بين الســـلطات المختصة والمصنع .

وفى مقـــابل ذلك ـ يرى المجلس أن تلتزم الشركة بأن تضمن للحكومة جميع الاطارات المبيعة ضد أى تلف يحـدث من الاستعمال العادى نتيجة سوء الصنع .

كما التزمت الشركة بأن يكون سعر البيع للحكومة والهيئات التابعة لها على أساس سعر التكلفة مضافا اليه ٠/٠١٠ على ألا تزيد هذه الأسعار عن الأسعار التى تشترى بها الحكومة الأمريكية من المصانع المنتجة فى أمريكا مضافا اليها تكاليف الاستيراد بدون الجمارك ٠

وقد بادرت الشركة الى اتخاذ الخطوات العملية وفى مقدمتها زيادة رأس مالها بمبلغ ٨٢٥ر٠٠٠ جنيه وطرحتها للاكتتاب العام ، ثم بعثت برجالها الى الولايات المتحدة حيث يقوم خبراء شركة (انلاند) باعداد التصميم والرسومات والمواصفات ٠ وسيقام مصنع الاطارات بمدينة الاسكندريه ٠ وسينتج ١٨٠ر٠٠٠ اطار داخلى ومثلها خارجى فى المرحلة الأولى ثم ٣٠٠ر٠٠٠ اطار تزداد الى ٤٠٠ر٠٠٠ فى نهايه المرحلة التالية ، ومدة المرحلتين ثلاث سنوات ٠

صناعات أخرى :

هذا وتقوم لجان المجلس الفنية باستقصاء امكانيات بعض من الصناعات الكيمائية مثل حامض الكبريتيك والصودا الكاوية ، والمفهوم أن تضطلع بالعمل مؤسسات حرة ٠

صناعات الغزل والنسيج

صناعة منتجات الجوت :

يبلغ استهلاك مصر من منتجات الجوت حوالى ٢٨٫٠٠٠ طن فى السنة ، بينما لا ينتج المصنع الحالى الذى تملكه شركة الجوت المصرية سوى ٢٥٠٠ من الأطنان . ودرس المجلس مشروعا لاقامة هذه الصناعة ، ووافق على مبدأ حمايتها ، وصادق مجلس الوزراء على المبدأ ، وتم التفاهم أخيرا على درجة الحماية ونسبتها .

والمشروع الجديد يشتمل على العناصر الآتية :

١ ـ انتاج حوالى ٢٠٫٠٠٠ طن من الهيشيان والزكائب ، ويتم تحقيق البرنامج فى فترة خمس سنوات ، على أن يتخصص المصنع الحالى فى منتجات الهيشيان (٥٠٠٠ طن فى السنة) بعد تزويده بعدد من الأنوال الجديدة ، ويقام مصنع جديد للزكائب (١٥٫٠٠٠ طن فى السنة) .

٢ ـ يتكلف المشروع ما يقرب من مليونى جنيه ، تساهم فيه هيئة تنمية الصناعة فى الباكستان بمبلغ ٤٥٠٫٠٠٠

جنيه ، والشركة الاجنبية الموردة للآلات بما يعادل ٠/٠١٠ ـ ٠/٠٢٠ من قيمتها ، وتنضم الشركة الحالية بموجوداتها بعد تقويمها ، كما تساهم مؤسسات غير حكومية • والمتفق عليه أن يبدأ تنفيذ مشروع التوسع فى مستهل عام ١٩٥٥ •

الصناعات القطنية :

يجرى التوسع حاليا فى صناعة الغزل الرفيع بصفة خاصة ، ويزداد الانتاج ، وتعظم احتمالات النجاح أمام الصناعة القطنية بعد انشاء صندوق دعم صناعة الغزل ، ونتيجة رفع الرسوم الجمركية على الواردات فى الفترة الاخيرة •

الحرير الصناعى :

تقوم شركة الحرير الصناعى بتوسيع مصانعها ، كما أنشأت « المحلات الصناعية » مصنعا جديدا سيبدأ انتاجه فى أوائل عام ١٩٥٥ • ولن تمضى فترة قصيرة حتى تصل البلاد الى مرحلة الاستكفاء الذاتى •

الصناعات الغذائية والزراعية

انتعشت صناعة الأغذية المحفوظة انتعاشا ملموسا فى فترة الحرب العالمية الاخيرة بسبب امتناع الوارد منها وبسبب الطلب الكبير للجيوش الاجنبية الموجودة فى مصر • لذلك فقد توسعت المصانع الموجودة وازداد عددها •

الا أنه بانتهاء الحرب وانقطاع طلبات الجيوش أخذت تعانى هذه الصناعة أزمة شديدة ومنافسة قوية من الخارج •

ومما هو جدير بالذكر أن نوضح هنا أن هذه الأزمة ترجع أيضا الى ضيق السوق المحلية وتردد الحكومات السابقة فى اباحة التصدير •

ويبلغ رأس المال المستثمر فى صناعة حفظ الخضر والفاكهة نحوا من ٦٠٠ر٠٠٠ جنيه كما أنها تستخدم نحوا من ١٠٠٠ من العمال الدائمين بخلاف غيرهم من العمال الموسميين •

وقد عنى المجلس بدراسة هذه الصناعة آخذا فى الاعتبار أن مقوماتها تعتمد أساسيا على الفائض من الخضر والفاكهة الطازجة عن حاجة الاستهلاك المحلى وغير القابل للتصدير

وتوافر المواد الخام اللازمة للتعبئة وتوافر اليد العاملة المتمرنة ذات الكفاية العالية .

وبالرغم من عدم توافر المقومات الأساسية لقيام هذه الصناعة بالدور المرغوب فيه الآن الا أن المجلس رأى أن يمد يد المساعدة للمصانع القائمة حاليا على أساس أنها نقطة ابتداء للتوسع فى هذه الصناعة مستقبلا بعد أن تتوافر لها مقومات نجاحها وباعتبارها مجالا للتمرين الحرفى للعامل حتى يمكن أن تتوافر اليد العاملة المتمرنة التى تتطلبها هذه الصناعة .

لذلك فقد أوصى المجلس عدة توصيات أقرها مجلس الوزراء هى :

أولا : معاملة مصانع الأغذية المحفوظة بالنسبة للسكر معاملة مصانع الحلوى من حيث الأسعار عند تصدير منتجات الأغذية المحفوظة التى يدخل فيها السكر بمقدار ما يدخل فى تصنيعها منه .

ثانيا : ترد الرسوم الجمركية للصفيح عند تصدير منتجات الأغذية المحفوظة المعبأة فى العلب الصفيح .

ثالثا : اباحة تصدير الاغذية المحفوظة التى يتمشى تصديرها ومصلحة البلاد الاقتصادية كالمانجو والخرشوف والصلصة والبسلة .. الخ .

رابعا : اشراف وزارة الصحة اشرافا دقيقا على هذه المصانع واعطاء شـــهادات رسمية تفيد سلامة هذه المنتجات المصـــدرة للخارج •

وكذلك وجه المجلس اهتماما طيبا الى أنواع أساسية أخرى من الصناعات الزراعية •

صـــناعـــة الورق

يبلغ معدل الاستهلاك الســـنوى من الورق والـكرتون ٧٧٫٠٠٠ طن سنويا موزعة كالآتى :

النوع	الواردات بالطن	انتاج محلى بالطن	جملة المستهلك بالطن
الجرائد	١٤٠٠٠	–	١٤٠٠٠
ورق الكتابة والطباعة	٢٤٠٠٠	–	٢٤٠٠٠
الكرتون	٧٠٠٠	٥٠٠٠	١٢٠٠٠
ورق اللف والتجليد	١٢٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٧٠٠٠
الجملة	٥٧٠٠٠	٢٠٠٠٠	٧٧٠٠٠

وتنحصر الأنواع التى تنتـــج محليا فى أوراق الغـلاف والكرتون الطبيعى والملون وأوراق اللف المختلفة • وتعتمـــد

المصانع المحلية اعتمادا رئيسيا على أوراق الدشت عدا شركة الورق الأهلية التى تستعين بكمية من قش الأرز .

لذا قام المجلس بدراسة هذا الأمر ودعا الشركات العالمية والمحلية للتقدم بعروضها عن اقامة صناعة ورق الكتابة والطباعة على أساس المخلفات الزراعية ووضع خطة تنميه هذه الصناعة على الأسس الآتية :

١ ـ دعم الصناعة الحالية حتى تبلغ كامل طاقتها الانتاجية .

٢ ـ عهد الى احدى المؤسسات المصرية باقامة مصنع يبلغ انتاجه ٢٠٫٠٠٠ طن من ورق الكتابة والطباعة .

٣ ـ استكمال دراسة المخلفات الزراعية وأرسل مبعوثا الى أمريكا لهذا الغرض .

٤ ـ فحص أنواع الاخشاب التى تجود فى الأراضى المصرية كالحور والكافور لاختيار أفضلها لصناعة الخشب الميكانيكى ، وتشجيع الاكثار منها ثم اقامة مصنع لانتاج أوراق الصحف والمجلات وأوراق الطباعة والكتابة التى يدخلها الخشب الميكانيكى .

الثروة المعدنية

لم تتجاوز صادرات مصر من الخامات المعدنية أربعة ملايين من الجنيهات فى عام ١٩٥٢ وذلك بالرغم مما يؤكده علماء طبقات الأرض من أن الصحارى المصرية فى الشرق أو فى الغرب تضم ثروات بالغة القدر • هذا الاستغلال القاصر لمصدر من مصادر الثروة القومية يرجع الى أسباب عدة منها قصور الابحاث العلمية على اختلاف أنواعها وعدم توافر المواصلات الطبية فى تلك المناطق النائية وهذا فضلا عن أثر قانون المناجم والمحاجر الصادر فى عام ١٩٤٨ والذى اشتمل على الكثير من القيود التى حدت من الرغبات فى الاستغلال •

درس المجلس هذه الظروف جميعا ورسم لنفسه سياسة تهدف الى الافادة من الخامات المعدنية الى أقصى حد ممكن لانها من أسس عملية الانشاء الصناعى ، كما أن تصدير الفائض يساعد على تعديل ميزاننا التجارى والحسابى • وأكثر من هذا فان التوسع فى استنباط الخامات المعدنية كفيل بتشغيل عدد طيب من الأيدى العاملة •

أشرنا الى العيوب التى كانت واضحة فى قانون سنة ١٩٤٨ ولذلك قام المجلس بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة ببحث ذلك القانون وادخال التعديلات اللازمه مما أسفر عن صدور تشريع جديد فى أوائل سنة ١٩٥٣ أكثر تيسيرا وكان موضع تقدير كافة المصالح المشتغلة بصناعة التعدين من مصرية وأجنبية • ولم يقف الامر عند هذا بل انه بناء على احدى توصيات المجلس تألفت لجنة بقرار من وزير التجارة والصناعة جعلت غايتها مراجعة القوانين واللوائح والنظم تمهيدا لتبسيطها وتوحيد المتنافر منها • وكشفت اللجنة عن نواح جديرة بالتنقيح فى التشريع الجديد وان كانت لا تمس الجوهر وفرغت من اعداد مقترحاتها فى هذا الشأن ومن المنتظر أن تتخذ الطابع القانونى فى فترة وجيزة جدا •

وفى الوقت نفسه رسم المجلس سياسة عامة للبحوث والدراسات التى تهدف الى تحديد مناطق الخامات المعدنية وتقدير قيمتها الاقتصادية سواء من ناحية الكميات الحالية أو من جهة الاحتياطيات • ان هذا التقويم أمر ضرورى والسبيل اليه ينحصر فى البحث العلمى • ومن أجل هذا أوصى المجلس برصد مبلغ قيمته ٢٥٠٠٠ جنيه سنويا لعمل الخرائط الطبوغرافية بالتصوير الجوى وذلك للمساعدة فى الابحاث الجيولوجية والتعدينية وقد تم بالفعل تصوير مساحة قدرها ٨٠٠ كيلو متر مربع كخطوة أولى لبدء المساحة العسكرية فى هذه الاعمال •

وكذلك اعتمد المجلس المبالغ اللازمة للقيام بالأبحاث الجيولوجية والتعدينية لمدة خمس سنوات وقد تضمنت ميزانية العام الماضى مائة ألف جنيه كما رصد مبلغ ١٦٦٫٠٠٠ جنيه فى ميزانية ٥٤/٥٥ وهذه مبالغ ضخمة اذا ما قيست بما جرى عليه الحال فى العهود الماضية .

وأكثر من هذا فقد قدمت التوصية بانشاء مركز للتعدين وأربعة مكاتب للتفتيش فى مناطق التعدين وقد أنشىء بالفعل مركز أبحاث المعادن بمرسى علم وسيزود بالأجهزة الفنية الحديثة كما يجرى انشاء معملين للابحاث التعدينية وتجهيزهما بأحدث المعدات اللازمة لاختبار الخامات وطرق استخلاصها . واذ يحل الموسم القادم تبدأ الدراسات التفصيلية على مناطق الرصاص والزنك والكبريت وغيرها من الخامات الهامة .

ان هذه الناحية الدراسية تعتبر نقطة تحول فى تاريخ الاستغلال المعدنى وسيؤدى السير فيها الى جانب الاجراءات الاخرى التى نوهنا عنها الى دفع رؤوس الأموال وعلى نطاق واسع الى هذا الميدان .. ان الثروة المعدنية كنز ظل دفينا الى أن جاء العهد الجديد ففرر الكشف عنه واستغلاله حتى يؤدى دوره فى تنمية الانتاج القومى وزيادة الثروة الاهلية

تنمية الموارد البترولية

نظرة واحدة الى الارقام تطالعنا بحقيقة بالغة الخطورة ومتعددة الجوانب ، ألا وهى أن الحقول البترولية لا تسد سوى ٠٦٨/٠ من مطالب الاستهلاك المحلى ، وان الباقى نسعى الى استكماله من المصادر الخارجية ، وان استيراده يكلفنا سنويا من ١٢ الى ١٣ مليونا من الجنيهات ندفعها بالعملات الأجنبية : هذه الظاهرة لابد وأن تزداد وضوحا فى المستقبل اذا أخذنا فى اعتبارنا التطور الذى تسير فى ظله البلاد من حيث التوسع فى الزراعة الآلية والصناعة ووسائل النقل والمواصلات • ومما يدل على ما يمكن أن نلقاه فى السنوات القادمة أن استهلاكنا من مختلف المنتجات البترولية يزداد سنويا بنسبة قدرها ١٠ ٠/٠ وازاء هذا كان لا بد من وضع سياسة شاملة للبترول تشمل الانتاج والتكرير والنقل والتخزين ، وهذا ما فعله المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، وما نعتزم الاشارة اليه فى هذا العرض الموجز •

أولا ـ الانتاج :

كان لزاما أن تتجه السياسة الى كل ما يؤدى الى زيادة الانتاج من المنابع المصرية وكخطوة أساسية اشترك المجلس

ـ على ما أوضحنا فى غير هـــذا المكان ـ فى اخراج تشريع المناجم والمحاجر الجديد ، فكان نقطة تحول بالغة الأثر فنشط الاقبـــال من جانب الشركات الكبرى وسرعان ما منحت الامتيازات لشركتين عالميتـــين للبحث والتنقيب عن البترول واستغلاله فى الصحراء الغربية ، وهو أمر يحدث لأول مرة فى تاريخ هذه المنطقة • ودعا المجلس الى التوسع فى أعمـــال البحث بالصحراء الشرقية وحدد منطقتى وادى فيران ورأس مطارمة على وجه الخصـوص ، وبالفعل بدأ العمل فى المنطقة الأولى وأسفر عن نتائج طيبـة ، وسيبدأ فى القريب بالمنطقة الثانية •

ثانيا ـ التكرير :

لم يكن بمصر حتى نشوب الثورة سـوى معملين للتكرير أحدهما حكومى وطاقته ٣٠٠ ألف طن فى السنة ، والآخر ملك لشركة آبار الزيوت المصرية الانجليزية وطاقته مليونان من الاطنان سنويا ؛ وكان من المعروف أن هذه الطاقة كلهـا غير كافية ومن هنا عظم اعتمادنا على استيراد المشتقات البترولية من الخارج • غير أن المجلس رأى ضرورة سد هـذا النقص وجعل من دعائم سياسته استيراد الخام (طالما لم ننتج بعد حاجتنا الكلية منه) وتكريره محليا •

ان صناعة التكرير من الصـناعات التى عملت دول عـدة

غير الدول المنتجة للخام على اقامتها فى بلادها ، وهـــذا هو الاتجاه الذى قررنا الســير فيه وبدأناه بالفعل • ففى أوائل العام الماضى اعتمدت المبالغ اللازمة لاتمام عملية توسيع المعمل الاميرى بالسويس ، ولن تمضى أسابيع قلائل حتى تفــرغ الاعمال فترتفع كفاية المعمل على التكرير من ٣٠٠ر٠٠٠ طن الى ١ر٣٠٠ر٠٠٠ طن فى السنة ؛ وهنـــا نود أن نذكر أن العملية كلها ستتم قبل الموعد المحدد لها من قبل وهو نهـــاية العام الحالى بل ان جهاز التقطير الرئيسى قد بدأ انتاجه فعـلا ولم يقف الامر عند هذا الحد بل انه رغبة فى ادارة هـــذه المنشأة وفقا للنظم السائدة فى المؤسسات الحرة تألف مجلس ادارة لها ، يتمتع بسلطات واسعة ، كما تقـــرر ـ من حيث المبدأ ـ فصل ميزانية المعمل عن ميزانية الدولة وهى سياســة سليمة •

وكذلك تقــرر مد خط أنابيب من المعمل الى الميناء ورصد له مبلغ ٦٠ر٠٠٠ جنيه فى الميزانيـــة الجديدة ، وسيتم الانشاء بعد شهور قلائل •

ان هذا الذى يجرى فى المعمل الأميرى بالسويس دليـــل واضح على سياســـة العهد الحاضر الانشائيـــه والتى تتميز بالحزم فى التقرير والسرعة فى التنفيذ •

ثالثا ـ النقل :

تنقل المشتقات البترولية من السويس الى القاهرة بوسائل ثلاث هى :

ا ـ السكك الحديدية .

ب ـ السيارات المعدة لهذا الغرض .

جـ ـ الصنادل النهرية .

وهذه الوسائل كبيرة التكاليف اذ يبلغ متوسط نقل الطن ١٠٠ قرش ، ولهذا رأى المجلس أن يساير التقدم العالمى وذلك بالأخذ بنظام النقل بواسطة الأنابيب ، وتمشيا مع هذه السياسة التقدمية أعلن عن مناقصة لمد خط من السويس الى القاهرة ، ورسا العطاء على شركة ايطالية ، واعتمد للتنفيذ مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات ، والمدة المقررة تتراوح بين ١٢ و ١٨ شهرا . وباتمام المشروع تهبط أجرة نقل الطن الى نحو ٣٥ قرشا ، وفى هذا تيسير كبير على الصناعة المصرية وغيرها من نواحى النشاط الانتاجى الذى يتطلب مادة المازوت بوجه خاص .

هذا ما بدأ التنفيذ بشأنه من ناحيتى التكرير والنقل ، ولكنه جزء من سياسة عامة للسنوات القلائل القادمة .. هذه السياسة ـ كما وضعها المجلس وأقرها مجلس الوزراء ـ تستهدف انشاء معمل تكرير آخر بالاسكندرية .

رابعا ـ التخزين :

ويجرى الآن توسيع المستودعات الحالية ، وانشاء مستودعات جديدة ، وذلك فضلا عن تحديد منطقة جديدة بالاسكندرية لمشروعات البترول .

هذه نظرة معتـــدلة فى ايجازها ألقيناها على سياستنا التى تقوم على استغلال البترول بصورة عملية للأغراض الاقتصادية والعمرانية .. لقد بدأنا السير فى الطريق الصحيح ، وسيأتى اليوم ـ ولعـله قريب ـ حين تنتـــج مصر حاجياتها الكاملة والآخذة فى الازدياد من البترول ، وتقوم بتكريرها بوسائلها المحلية . انها ثروة قررنا الاستفادة منها .

التوسع فى انتاج الكهرباء واستغلالها

حقائق يجب أن تعرف :

أصبحت الطاقة الكهربائية الرخيصة من ضروارت النهوض الاقتصادى والاجتماعى فى العصر الحديث ، لأن هذا النهوض يتطلب زيادة فى الانتاج لا يتيسر الوصول اليها بغير استخدام الآلات وبالتالى بغـير توفير الطاقة الرخيصـــة لادارة هذه الآلات .

وتعد الطاقة الكهربائية من أهم عناصر تكاليف المنتجـــات الصناعية المختلفة وقد تصل فى بعض الأحيـــان الى ٠٨٠/٠ منها كما هو الحال بالنسبة الى الصناعات الكيماوية الكهربائية كصناعة الألمنيوم مثلا . وتوفير الطاقة الرخيصة حافز عـــلى انشاء صناعات جديدة حتى ولو لم توجد فى البلاد خاماتها ، كما نعلم من دراسة أحوال بلاد مثل سويسرا وايطاليا . ولسنا نعدو الحقيقة اذ نقـــرر أن تقـدم الأمم يقاس (الى جانب

مقاييس أخرى) بمقدار ما يخص الفرد من الطاقة الكهربائية المستعملة فى شتى الأغراض • هذه الحقيقة تحملنا على تصوير الحال فى مصر ، وهنا تحدثنا الأرقام عن ٢٦ دولة • أن ترتيب مصر هو الثالث والعشرون من حيث متوسط الاستهلاك السنوى بالكيلوات ساعة ، وان هذا المتوسط ٤٥ر٥ مقابل ٦٩ فى الجزائر ، ٥٣٩ر٥ فى اليابان ، ١٦٥٠ر٣ فى أستراليا ، ٢٥٧٦ر٧ فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ٥٣٨٨ر٧ فى النرويج • لا غرو اذن أن تلقى الدول الناهضة تتسابق فى استغلال موارد القوة الكهربائية فيها ، وها هى ذى فرنسا أنفقت فى هذا السبيل حوالى ٨٠٠ مليون جنيه خلال السنوات الثمانى الأخيرة •

ان مصر متأخرة فى استهلاك الكهرباء ما فى ذلك ريب ؛ وهذه هى المشكلة التى واجهها المجلس وعنى بحلها حلا يتفق مع مشروعات الانتاج ، فعمل على دراسة وتنفيذ مشروعات جديدة لتوليد الكهرباء مع اعطاء الأولوية لمشروعات القوة الكهربائية المائية •

التوسع فى انتاج الطاقة من المحطات الحرارية :

يعمل المجلس على وضع سياسة ثابتة طويلة للتوسع فى انتاج الكهرباء بما يتمشى مع تطور ازدياد الحاجة اليها وسوف تكون هذه السياسة مبنية على الدراسة التى سيرد ذكرها عند الكلام على تنظيم الاشراف على الطاقة الكهربائية •

الا أن هناك محطات جديدة يجـــرى تنفيذها فعلا أو قرر المجلس البدء فورا فى انشائها نظرا لأن الحاجة اليهـا تستلزم سرعة انجازها لمواجهة الاحتياجات العاجلة للـكهرباء ، وأهم هذه الاحتياجات هى :

١ ـ القوة اللازمة للشبكة الكهربائيـــة بشمال الدلتـــا لادارة محطات طلمبات الرى والصرف الجـــديدة فى الوجه البحرى وتبلغ حوالى ١٤٨٠٠ كيلوات وسوف يحصل عـلى على هذه القوة من **محطة طلخا الـــكهربائية** الجارى انشاؤها حاليا لهذه المشروعات العاجلة ولمشروعات أخرى مستقبلة .

٢ ـ القوة اللازمة لادارة محطات طلمبات الرى والصرف الجديدة بالوجه القبلى وتبلغ حوالى ٣٥٠٠ كيلوات ، وسيتم الحصـــول على هذه القـــوة من **محطة نجع حمادى** الجديدة الجارى انشاؤها حاليـــا ومن توسيع **محطة أدفو الكهربائية** التى أوشك أن يتم انشاؤها أيضا .

٣ ـ القوة اللازمة لمواجهة التطور السريع فى اســـتهلاك مدينة القاهرة وسوف تفى ادارة الكهرباء والغاز بالتزاماتهـــا قبـــل المســـتهلكين بواسطة **توسيع محطة كهرباء شمال القاهرة** الجارى تنفيذه حاليا ومن محطة جديدة وافق المجلس على انشائها فى شمال مدينة حلوان يطلق عليها اســـم **محطة جنوب القاهرة** .

وفيما يلى بيان عن المشروعات سالفه الذكر ، من حيث نوع المحركات ، وعدد الوحدات وقدرتها ، ومجموع القـــوة المركبة ، والتكاليف :

المشروع	نوع المحركات	عدد الوحدات وقدرتها ك . و	مجموع القوة المركبة ك . و	التكاليف بالجنيه	التاريخ المقدر للادارة
محطة طلخا	تربينات بخارية	٣ × ١٢٥٠٠ ٢ × ٢٥٠٠	٤٢٥٠٠	٤٫٠٠٠٫٠٠٠	١٩٥٤
توسيع محطة ادفو ...	»	١ × ٦٠٠٠ ١ × ٦٠٠	٧٢٠٠	٩٧٥٫٠٠٠	١٩٥٤
محطة نجع حمادى الجديدة	ديزل	٤ × ١٠٠٠	٤٠٠٠	٤٣٧٫٠٠٠	١٩٥٤
توسيع محطة شمال القاهرة	تربينات بخارية	٢ × ٣٠٠٠٠ ١ × ٥٠٠٠	٦٥٠٠٠	٢٫٢٣٢٫٠٠٠	١٩٥٥
محطة جنوب القاهرة والمحطة الملحقة بها	تربينات بخارية	٢ × ٦٠٠٠٠ ٣٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٨٫٥٠٠٫٠٠٠	الوحدة الاولى ١٩٥٧ الوحدة الثانية ١٩٥٨
			٢٦٨٫٧٠٠	١٦٫١٤٥٫٠٠٠	

كهربة خزان أسوان فى دور التنفيذ :

وأخيرا ، وبعد أكثر من ربع قرن من التعطيل والمناورات والمؤامرات ، قيض لمشروع استنباط الكهرباء من خـــزان أسوان الحالى أن يخرج الى عالم التنفيذ على أيدى رجال الثورة المجيدة فى عهد الانشاء والتعمير .

ولسنا نعتزم الاسهاب فى شرح هذا المشروع ولكنا نكتفى بايراد الأرقام والبيانات التاليه :

١ ـ تبلغ القوة المركبة بمحطة التوليد ٣٤٥ر٠٠٠ ك٠و٠

٢ ـ ينتظر ادارة نصف المحطة عام ١٩٥٨ والنصف الثانى فى العام التالى .

٣ ـ سيستخدم معظم الطاقة الناتجة فى تشغيل مصـــنع السماد ، والباقى للأغراض العـامة والرى فى مديريتى قنا وأسوان .

٤ ـ تبلغ تكاليف تنفيـــذ المشروع ٢٧ر٥ مليـونا من الجنيهات (كما يتضح من الجدول التالى) ، وتقـــدر تكاليف الطاقة الكهربائية المولدة عند المحطة بحـــوالى مليم واحـــد للكيلوات ساعة .

البنـــد	القيمة بالجنيهات
السد المؤقت وأعمال الحفر	١٠٢٦ ٤٠٠
الاعمال المدنية والمبانى	١٠٣٤١ ٠٠٠
البوابات وتوابعها	١١٠٠ ٠٠٠
التربينات الرئيسية والمساعدة	٣٢٦٣ ٢٣٨
المولدات الرئيسية والمساعدة	٣٠٧٩ ٥٠٠
المفاتيح الكهربائية والكابلات	٩١٨ ٠٠٠
المحولات الرئيسية والمساعدة	٤٤٢ ٤٠٠
أوناش المحطة وونش الهاويس	١٣٨ ٧٣٠
أعمال عامة	٦٣٢ ٥٠٠
المبانى السكنية والمبانى الاخرى	٦٣٠ ٠٠٠
مصاريف الشحن والتأمين والتخـــــزين والجمارك	٩١٥ ٢٣٢
مصاريف التركيب	١١٢٢ ٥٠٠
مصاريف وأتعاب المهندسين الاستشاريين...	٩٢٣ ٠٠٠
مصاريف الاشراف الهندسى ومصاريف عامة	١٤٦٧ ٥٠٠
الخطوط الكهربائية	١٥٠٠ ٠٠٠
جملة تكاليف المشروع	٢٧٥٠٠ ٠٠٠

الطاقة من السد العالى :

ستكون محطة توليد الكهرباء من السد العالى من أضخم المحطات التى من هذا النوع بالعالم ، اذ ستشمل فى مرحلتها الأخيرة ١٦ وحدة ، كل منها تولد ٦٠٠٠٠ كيلوات .

وستنشأ محطات التوليد تحت سطح الأرض على الجانب الغربى للنيل ، وتغذى المحطات بالمياه بواسطة أنفاق ، وبذلك تصبح المنشآت محمية تماما وذلك من وجهة النظر الاستراتيجية . وسوف تشتمل المرحلة الأولى فى تنفيذ هذا المشروع الضخم على انشاء ٨ وحدات كهربائية تستطيع انتاج طاقة سنوية قدرها ٤ر٢٥ مليار كيلوات ساعة ، وهذا يعادل حوالى أربعة أمثال الاستهلاك السنوى الحالى للجمهورية المصرية فى جميع مرافقها ، الأمر الذى سيترتب عليه ارتفاع نصيب الفرد الى خمسة أمثال النسبة الحالية .

وتبلغ تكاليف انشاء محطة التوليد بما فيها الأنفاق حوالى ٢٩ مليون جنيه ، ويستغرق الانشاء حوالى سبع سنوات . ويقدر سعر الطاقة الكهربائية المولدة من محطة السد العالى بحوالى ٥ر٠ من المليم للكيلوات ساعة .

نحو سياسة شاملة لكهربة البلاد :

كان لتعدد الهيئات التى تشرف على توليد ونقل القوى الكهربائية بالجمهورية المصريه واستقلال كل منها

ـ سواء كانت حكومية أو مدنيـــة ـ فى النواحى الفنيـــة والاقتصادية وعدم ارتباطها فى شبكة كهربائيه موحدة ، كما هو الحال فى البلاد المتحضرة ـ كان لهذا أثره الذى انعكس فى ارتفاع تكلفة الوحدة مما أدى بلا شـــك الى عدم توفر الكهرباء فى كثير من أنحاء البلاد • وأدت هذه الحالة الشاذة كذلك الى تضارب مقاييس الكهرباء وأسعارها ومواصفاتها ، فلكل جهة من تلك الجهات وجهة نظر مختلفة ، ولذلك نجد بمصر محطات تيار مستمر ، كما توجد جهود مختلفة ، وهـذا فضلا عن اختلاف سعر الـكهرباء من بلد الى آخر فبينما هو بالقاهرة ٢٤ر٦ مليما نراه يرتفع الى ٥٠ مليما فى بعض المناطق مما عرقل نهوض الصناعة المحلية الصغيرة •

ومن أجل رسم سياسة طـــويلة الأمد تقضى على تلك الظاهرات شكل المجلس **لجنة الكهرباء المصرية** التى عليهـا أن تقدم ـ بالمعاونة من جانب هيئة كهرباء فرنسا ـ مشروعا كاملا لانشاء شبكات كهربائية واسعة تكفل ســـد احتياجات البلاد كافة خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة •

وبدأت اللجنة عملها فى أبريل الماضى وظهر أثرها سريعـا اذ تولت تنسيق العمل بين الهيئـــات الحكومية فى المشروعات التى تنفذ حاليا مما سينتج عنه ربط محطات منطقة القـــاهرة الكهربائية التابعة لادارة الكهرباء والغاز بمحطات شمال الدلتا التابعة لمصلحة الميكانيكا والكهرباء ، وتغذية البلدان الواقعـــة

على الخط فيما بين طلخا وطنطا وبنهـــا والزقازيق وبلبيس والسنبلاوين من شبكة الميكانيكا والكهرباء على أن تكون هـذه المشروعات جزءا من الشبكة النهائية .

ان سياســة المجلس تهدف الى أن تصبح الكهرباء متوفرة ورخيصة وذلك بالقدر الذى يعاون على تحقيق عمليات الانماء الاقتصادى والتطور العمـــرانى . وقد بدأ بتلك المشروعات التى اتسع الوقت لبحثها ، واعتمد لها الأموال اللازمة عـلى أن يتم تحقيقها خلال سنوات خمس ، كما يضطلع بالدراسة الواجبة لوضع الخطة الشاملة .

المواصلات

لا شك أن أى خطة انتاجية تعتبر ناقصة ما لم تتوافر لها الشبكات اللازمة من طرق المواصلات على اختلاف أنواعها • حيث تقوم المواصلات فى الخطة الانتاجية مقام الشرايين اللازمة للتوزيع والاستقبال •

واذ كانت رسالة المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى هى أن يضع لهذا البلد سياسة ثابتة للانتاج الزراعى والصناعى فقد حرص المجلس على أن يقترن ذلك بوضع سياسة ثابتة لنظام من النقل يضمن ربط مراكز الانتاج بمراكز الاستهلاك ، وتتوافر فيه عناصر الراحة والسرعة وانخفاض الأجور حتى يكون ذلك عونا على نجاح الخطة الانتاجيه التى يرسمها المجلس •

أولا ـ الطرق :

ولهذا أعد المجلس برنامجا للطرق البرية جعله من شطرين: الأول ويشمل أعمالا عاجلة لا تحتمل التأجيل بحيث تنفذ فى ثلاثة أعوام ، والشطر الثانى لتكملة باقى سلسلة الانشاءات ويتم فى السنوات السبع التالية •

أ ـ البرنامج العاجل للتوسع فى الطرق البرية
(عام ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦)

ويشمل هذا البرنامج :

١ ـ رصف نحو ٥٠٠ كيلو متر من الطرق الحالية بالوجهين البحرى والقبلى .

٢ ـ توسيع ورصف نحو ٢٥٠ كيلومترا من الطرق الحالية بالوجهين القبلى والبحرى .

٣ ـ توسيع نحو ٦١٥ كيلو مترا من الطرق الحالية بالوجهين البحرى والقبلى .

٤ ـ تمهيد وتحسين طرق البحر الأحمر من السويس الى الطور ومن السويس الى مرسى علم بطول ١٠٠٠ كيلو متر .

٥ ـ تجديد كبارى الطرق عند أجا وأبو حماد ومنيا القمح والسنطة .

٦ ـ انشاء طرق بمناطق الحياض بالوجه القبلى .

٧ ـ تحسين شبكة الطرق الصادر بها قانون تسيير سيارات نقل الركاب .

وقد اعتمد هذا البرنامج من مجلس الوزراء وصدر القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٣٠١ لسنة ١٩٥٤ شاملين اعتماد مجموع تسعة ملايين من الجنيهات لتنفيذه . وقد أخذت مصلحة الطرق والكبارى ـ بمجرد اعتماد هذا البرنامج ـ فى

تنفيذ الأعمال التى شملها حتى بلغ ما صرف عليه حتى آخر يونيو ١٩٥٤ مبلغ نحو ٦٠٠ر٠٠٠ جنيه .

ب ـ المرحلة الثانية لبرنامج التوسع فى الطرق البرية (عام ١٩٥٦ ـ ١٩٦٣)

واذا كان المجلس قد ضمن برنامجه المتقدم (عام ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦) كافة الأعمال العاجلة فهو الآن ـ بالاشتراك مع مصلحة الطرق والكبارى ـ فى سبيل وضع برنامج واسع النطاق يصير تنفيذه فى باقى مدة السنوات العشر ، أى فى السبع السنوات من عام ١٩٥٦ الى عام ١٩٦٣ ، شاملا كافة مشروعات الطرق والكبارى التى تكفل ربط المراكز الانتاجية والاستهلاكية بما يضمن نشاط الانتاج وتيسيره .

وجدير بالتنويه أنه الى جانب ما ستجنيه البلاد من مزايا نتيجة خلق شبكة واسعة من الطرق البرية بعد تنفيذ البرامج المتقدمة فانه مما لا شك فيه أن أعمال تنفيذ هذه البرامج ستؤدى الى فتح مجال طيب لاستيعاب الكثير من الأيدى العاملة من عادية وفنية .

ثانيا ـ الملاحة الداخلية :

لم تقتصر السياسة التى رسمها المجلس لنظام النقل فى البلاد على الطرق البرية وحدها ، بل كان طبيعيا أن تشمل

هذه السياسة وضع أسس تدعيم النقل النهرى والنهـوض به ـ ذلك أن الملاحة النهرية تعتبر بصفة عامة من أهم وسـائل النقل لقلة تكاليفها • بل ان أهمية هذه الوسـيلة تزيد فى مصر عنها فى باقى أقطار العالم وذلك لقيام المدن الهامة فى بلادنا على شواطىء النيـل وفرعيه وعلى القنوات الملاحيـة المتفرعة منه ، فضـلا عن أن اتجاه النهر نفسه يساعد الملاحة على القيام بوظيفتها حيث يعـين تيار المياه الوحدات الملاحية على النزول من جنـوب الوادى الى شماله بينما تساعد الرياح السـائدة على ابحار هذه الوحدات من الشمال الى الجنوب •

وعلى الرغم من هذه المزايا فقـد لمس المجلس ما تعانيـه الملاحة الداخليـة بالبلاد من عناصر النقص التى تظهر جليا فى سوء حال الخطوط الملاحية الحاليه والأعمال الصـناعية القائمة عليها بما لا يضمن استمرار الملاحة فى هذه الخطوط فى كثير من أوقات السنة ـ فضلا عن عدم توافر العمـق الملاحى وكثرة العوائق الملاحية من القناطر والكبارى الثابتة ـ وأكثر من هذا تعدد الجهات المهيمنة على المجارى الملاحيـة وشئون الملاحة وتراخيصها مما صعب معه قيام قواعد وأحكام ثابتة لتسيير الوحدات فى المجارى الملاحية •

كل هذه العوامل كان على المجلس الدائم لتنمية الانتـاج القومى أن يضع الحل الكامل لهـا ، فكان أن تألفت **لجنة دائمة للملاحة** تجمع بين الجهات المهيمنة على شئون الملاحـة

والمعنية بشئونها • ووضع على عاتق هذه اللجنه تنظيم الأداة التى تشرف على شئون الملاحة ووضع سياسة المشروعات المتصلة بالملاحة الداخلية والاشراف على تنفيذها • وقد قامت اللجنة المذكورة بدراسة مشاكل الملاحة النهرية ووضعت الحلول الآتية :

ا ـ قانون الملاحة الداخلية :

وضعت اللجنة قانونا معدلا لقانون الملاحة الداخلية السابق صدوره عام ١٩٤١ متضمنا قيام أحكام وقواعد ثابتة لنظام تسيير الوحدات الملاحية •

ب ـ تنظيم مواعيد فتح الكبارى والاهوسة القائمة على الخطوط الملاحية :

وضعت اللجنة بالاشتراك مع الجهات المختصة جداول جديدة لمواعيد فتح الكبارى والأهوسة بما يتفق مع رغبات الجهات المتعددة التى يعنيها الأمر •

ج ـ تنظيم المراسى فى المجارى الملاحية :

تقوم اللجنة الدائمة للملاحة الداخلية بوضع نظام ثابت لتصميم المراسى بأنواعها المختلفة حتى تكون شاملة لكافة الاحتياجات ومكفولة فيها كافة الالتزامات الصحية والمائية وغيرها ، كما أنها بصدد وضع قانون لأحكام الرسو فى هذه المراسى ومنح التراخيص اللازمة لها •

د ـ برنامج الملاحة الداخلية للعشر سنوات المقبلة
(١٩٥٤ ـ ١٩٦٤)

قامت اللجنة بوضع برنامج للسنوات العشر المقبلة بغرض تدعيم خطوط الملاحة القائمة وتحسينها بما يضمن صلاحيتها ووفاءها بمستلزمات الملاحة مع التوسع فى انشاء شبكات وخطوط ملاحية جديدة .

وقد روعى فى وضع هذا البرنامج البدء بتنفيذ الخطوط الملاحية الآتية :

١ ـ استكمال مشروع الخط الملاحى بين مصر والاسكندرية عن طريق رياح البحيرة فترعة الخندق الشرقى فترعة المحمودية .

٢ ـ تحسين الملاحة بمجرى النيل بين أسوان جنوبا الى القاهرة شمالا .

٣ ـ استكمال مشروع الخط الملاحى لربط شبين الكوم بطنطا فكفر الزيات .

٤ ـ استكمال مشروع الخط الملاحى بين مديريات المنيا وبنى سويف والجيزة والفيوم عن طريق بحر يوسف فترعة الجيزة .

وسيشرع فى تنفيذ أعمال هذه الخطوط الملاحية الأربعة ابتداء من الميزانية الانتاجية لعام ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ .

ثالثا ـ النقل البحرى :

١ ـ الاسطول التجارى المصرى :

قام المجلس ببحث وسائل تشجيع الأسطول التجارى المصرى متعاونا فى ذلك مع مجلس النقل البحرى ووزارة التجارة والصناعة ، وكان نتيجة ذلك أن اتخذ مجلس الوزراء خطوة ايجابية فى سبيل تدعيم أسطولنا التجارى وذلك بتقرير تفضيل السفن المصرية فى نقل البضائع .

كما تقرر اتخاذ الاجراءات التالية للنهوض بشركات الملاحة المصرية ومساعدتها على التوسع :

١ ـ تكوين صندوق لتدعيم الأسطول التجارى .

٢ ـ تخصيص موارد هذا الصندوق لدفع فوائد قروض الشركات التى ستقوم بانشاء وحدات جديدة .

٣ ـ تكون الأسبقية فى برنامج الانشاء لناقلات البترول فسفن نقل البضائع فسفن نقل الركاب .

وكان من أثر التعاون الصادق بين المجلس والمجلس الأعلى للنقل البحرى وشركات الملاحة أن تكون اتحاد بين شركات الملاحة المصرية الثلاثة .

ب ـ تحسين الموانى المصرية :

قام المجلس بالاشتراك مع مصلحة الموانى والمنائر ببحث المشروعات الكبرى الآتية تحسينا لحال الموانى المصرية حتى تتمشى مع احتياجات الملاحة المقدمين عليها :

١ ـ مشروع تعميق حوض البترول بالسويس .

٢ ـ مشروع انشاء حوض جاف بميناء الاسكندرية .

٣ ـ مشروع انشاء ترسانة بحرية بميناء الاسكندرية .

وسيوجه المجلس الدعوة الى الشركات العالمية المختصة للتقدم بعروضها لتنفيذ هذه المشروعات .

رابعا ـ التليفونات والتلغرافات :

كان توقف مشروعات الانشاء فى التليفونات أثناء الحرب الماضية ، وازدياد اقبال الجمهور على طلبها ، سببا فى نشوء أزمة دائمة تزيد على مر الزمن استحكاما . ولقد اتضح للمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى بالاتفاق مع مصلحة التلغرافات والتليفونات أن الحل لهذه الأزمة المستحكمة المتجددة على مر السنين هو وضع برنامج شامل يغطى ما لدى المصلحة من طلبات ويحقق للجمهور الخدمة السريعة .

ولقد عكفت مصلحة التلغرافات والتليفونات على وضع البرنامج التالى :

١ ـ مشروعات سنترالات منطقة القاهرة

ـ وتتكلف ١٠٫٧٣٧٫٠٠٠ جنيه

٢ ـ مشروعات سنترالات منطقة الاسكندرية

ـ وتتكلف ٩٧٥٫٠٠٠ جنيه

٣ ـ مشروعات سنترالات منطقة الوجه البحرى

ـ وتتكلف ٢ر٥٨٤ر٥٠٠ جنيه

٤ ـ مشروعات سنترالات منطقة الوجه القبلى

ـ وتتكلف ١ر١٥٨ر٥٠٠ جنيه

٥ ـ مشروعات خطوط الترنكات

ـ وتتكلف ٣ر١٣٩ر٠٠٠ جنيه

٦ ـ مشروعات اللاسلكى

ـ وتتكلف ١ر٤٠٠ر٠٠٠ جنيه

الجملة ١٩ر٩٩٤ر٠٠٠ جنيه

وقد أقر المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى هذا البرنامج واعتمده مجلس الوزراء فى٢٦ مايو ١٩٥٤ـعلى أن يكون صرف الاعتمادات التى يتطلبها على الوجه التالى :

المنصرف حتى ١٩٥٤/٦/٣٠ ٣ر٠٢٠ر٠٠٠ جنيه

والمنظور صرفه عام ١٩٥٥/٥٤ ٢ر٦٦٨ر٠٠٠ جنيه

عام ١٩٥٦/٥٥ ٤ر٠٤٠ر٠٠٠ جنيه

عام ١٩٥٧/٥٦ ٤ر٠٧٠ر٠٠٠ جنيه

عام ١٩٥٨/٥٧ ٢ر٨٨٣ر٠٠٠ جنيه

عام ١٩٥٩/٥٨ ٢ر١٤٤ر٠٠٠ جنيه

عام ١٩٦٠/٥٩ ٩٩٩ر٠٠٠ جنيه

عام ١٩٦١/٦٠ ١٤٠ر٠٠٠ جنيه

عام ١٩٦٢/٦١ ١٠ر٠٠٠ جنيه

المجمـــوع ١٩ر٩٩٤ر٠٠٠ جنيه

ومما هو جدير بالذكر أن الزيادة المنتظرة فى ايرادات مصلحة التلغرافات والتليفونات والتى سوف تترتب على تنفيذ مشروعات هذا البرنامج تبلغ خلال هذه المدة أى الى سنة ١٩٦٢/٦١ حوالى ١٧٫٦٠٠٫٠٠٠ جنيه أى أنها سوف تغطى تكاليف الانشاء تقريبا وتصبح كل زيادة فى الايراد بعد ذلك دخلا خالصا وتقدر هذه الزيادة بحوالى ٤٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه سنويا .

خامسا ـ السكك الحديدية :

مقدمة :

١ ـ وضعت تقارير عديدة عما أصبحت عليه حالة السكك الحديدية من سوء ، وكان آخرها تقرير لجنة دراسة النظم الحكومية الذى جاء به أن معظم منشئاتها قد تعدى سن الاستهلاك مما جعل هذا المرفق القومى الحيوى يوشك أن يعجز عن النهوض بالتبعات الجسام الملقاة على عاتقه وان الاستمرار فى اعتبار السكك الحديدية موردا تستغله الدولة دون تجديد وحداته المتحركة وخطوطه بانتظام لا بد وأن يعرض سلامة النقليات لخطر الحوادث ولابد أن يترتب عليه تدهور فى كفايتها .

٢ ـ ومن مراجعة المبالغ المنصرفة على التجديدات خلال نصف القرن الأخير يتضح التفاوت الكبير بين سنة وأخرى

فى الاعتمادات المدرجة بالميزانية كما يلاحظ التقتير الجسيم الذى أساء الى جهاز السكك الحديدية اساءة بالغة فلم يصرف خلال الفترة بين عام ١٩٣٣ ، ١٩٤٦ على التجديدات سوى ٤٫٧٨٧٫٢٠٠ جنيه أى بمتوسط قدره ٣٦٨٫٠٠٠ جنيه سنويا خلال ثلاثة عشر عاما .

حالة المنشئات والوحدات المتحركة :

٣ ـ أما وقد بينا مدى التقتير الذى يدل على عدم تقدير الخطر المترتب على التراخى فى التجديد فمن السهل تصور الحالة التى وصلت اليها منشئات السكك الحديدية كما هو موضح بالجدول التالى :

	فاتت سن التجديد	ينبغى تجديدها خلال ١٠ سنوات	جملة التجديدات	جملة الموجودات	النسبة
كيلو متر سكة	١٠٠٠	١٤٠٠	٢٤٠٠	٤٤٥٠	٠/٠٥٤
قاطرات	١٥١	٢٥٩	٤١٠	٧١٦	٠/٠٥٧
عربات ركاب	٦١٢	٣٣٥	٩٤٧	١٣٥٣	٠/٠٧٠
عربات بضاعة	٢٠٧١	١٢٧٩	٣٣٥٠	١٧٤٤٠	٠/٠٢٠

برنامج التجديدات :

٤ ـ وقد تقرر وضع برنامج لتجديدات المرحلة الأولى يتم تنفيذه خلال السنوات الخمس التالية متضمنا ما يلى :

ا ـ تجديد ٥٠٠ كيلو متر سكة	٥ر٠٠٠ر٠٠٠	جنيه
ب ـ شراء ١٢٠ قاطرة مناورة	٣ر٠٠٠ر٠٠٠	»
جـ ـ شراء ١٥٠ عربة ركاب	٢ر٢٥٠ر٠٠٠	»
د ـ شراء ٢٠٠٠ عربة بضاعة	٤ر٠٠٠ر٠٠٠	»
	١٤ر٢٥٠ر٠٠٠	»

ويحقق هذا البرنامج ما يلى :

أ ـ يتم استبدال جميع القاطرات البخارية التى تستعمل فى أعمال المناورة بقاطرات ديزل مما يؤدى الى توفير ٣٥٠ر٠٠٠ جنيه من ثمن الوقود مع توحيد طراز القاطرات قدر الامكان مما يسهل عمليات الصيانة والاصلاح ويوفر على البلاد مبالغ طائلة تنفق فى الاحتفاظ باحتياطى متنوع من قطع الغيار .

ب ـ امكان قيام صناعة عربات البضاعة فى مصر .

جـ ـ الانتفاع بما قيمته ٢ مليون جنيه من قضبان السكك الحديدية الموجودة حاليا بالمخازن الى أن يبدأ الانتاج المحلى فى مصنع الحديد .

د ـ امكان التعاقد فى حدود الكميات الموضحة فى البرنامج على أن يتم التوريد فى أقرب فرصة مع تأجيل الدفع اذا كان ذلك يتفق مع الصالح العام .

وقد روعى فى هذا البرنامج العاجل الاقتصار على مواجهة الاحتياجات الحالية بالكفاية اللازمة .

منشئات أخرى :

٥ ـ وقد تضمن مشروع الميزانية الانتاجية عدا برنامج التجديدات السنوية ما يلى :

أ ـ اتمام كهربة خط حلوان وشراء عشر وحدات كهربائية اضافية .

ب ـ انشاء خزانات أرضية لتخزين المازوت .

جـ ـ انشاء كوبرى عند المرازيق يصل خط مصر ـ الشلال بجنوب حلوان . ولا شك أن انشاء هذا الكوبرى سيؤدى الى ربط المنطقة الصناعية فى المعادى والمعصرة وحلوان بشبكة السكك الحديدية بالوجهين البحرى والقبلى بعيدا عن مدينة القاهرة ويخفض الضغط على خط الجبل .

٦ ـ وتبلغ جملة التكاليف لهذه المشروعات بما فيها برامج التجديدات ٢١٫٥٣٠٫٠٠٠ جنيه موزعة على خمس سنوات وما ينتظر صرفه منها فى عام ١٩٥٥/٥٤ يصل الى ٣٫٦٩٥٫٠٠٠ جنيه .

اعتمادات المشروعات الانتاجية

سنوات الصـ				
٥٩/٥٨	٥٨/٥٧	٥٧/٥٦	٥٦/٥٥	٥٥/٥٤
—	—	—	١٠٠ر٠٠٠	١ر٩٥٠ر٠٠٠
—	٤٥٠ر٠٠٠	٣٠٠ر٠٠٠	٥٥ر٠٠٠	٤٥ر٠٠٠
٢٠٠ر٠٠٠	٢٠٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠
—	٥٠٠ر٠٠٠	٨٠٠ر٠٠٠	٥٠٠ر٠٠٠	—
٢٠٠ر٠٠٠	١ر١٥٠ر٠٠٠	١ر٢٠٠ر٠٠٠	٦٥٥ر٠٠٠	٣٤٥ر٠٠٠
١ر٠٠٠ر٠٠٠	١ر٠٠٠ر٠٠٠	١ر٠٠٠ر٠٠٠	١ر٠٠٠ر٠٠٠	١ر٠٠٠ر٠٠٠
—	١ر٠٠٠ر٠٠٠	١ر٠٠٠ر٠٠٠	١ر٠٠٠ر٠٠٠	—
—	٧٥٠ر٠٠٠	١ر٠٠٠ر٠٠٠	٥٠٠ر٠٠٠	—
١ر٠٠٠ر٠٠٠	١ر٠٠٠ر٠٠٠	٨٠٠ر٠٠٠	٨٠٠ر٠٠٠	٤٠٠ر٠٠٠
٢ر٠٠٠ر٠٠٠	٣ر٧٥٠ر٠٠٠	٣ر٨٠٠ر٠٠٠	٣ر٣٠٠ر٠٠٠	١ر٤٠٠ر٠٠٠
٢ر٠٠٠ر٠٠٠	٤ر٩٠٠ر٠٠٠	٥ر٠٠٠ر٠٠٠	٤ر٠٥٥ر٠٠٠	٣ر٦٩٥ر٠٠٠

بمصلحة السكك الحديدية

ـــــــرف	
التكاليف	
	أعمال سبق البدء فيها :
٣ر٧٣٠ر٠٠٠	كهربة خط حلوان
	أعمال مطلوب البدء فيهـا وموزعة على عدة سنوات
٨٥٠ر٠٠٠	١ ـ شراء ١٠ وحدات كهربائية اضافية لخط حلوان
٧٠٠ر٠٠٠	٢ ـ انشاء خزانات ارضية لتخزين المازوت للطوارىء
٢ر٠٠ر٠٠٠	٣ ـ ايصال خط مصر الشلال بحلوان وانشـاء كوبرى على النيل عند المرازيق
٣ر٥٥٠ر٠٠٠	
	التجديدات
٥ر٠٠٠ر٠٠٠	تجديد ٥٠٠ كيلو سكة بتكاليف ١٠٠٠٠ جنيه للكيلو
٣ر٠٠٠ر٠٠٠	١٢٠ قاطرة مناورة بسعر ٢٥٠٠٠ جنيه للقاطرة
٢ر٢٥٠ر٠٠٠	١٥٠ عربة ركاب بسعر ١٥٠٠٠ جنيه للعربة
٤ر٠٠٠ر٠٠٠	٢٠٠٠ عربة بضاعة بسعر ٢٠٠٠ جنيه للعربة
١٤ر٢٥٠ر٠٠٠	
٢١ر٥٣٠ر٠٠٠	جملة التكاليف

مطابع شركة الاعلانات الشرقية

اصـــدار
وزارة الارشاد القومى

LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

(NEC)
HC830
.P476
1954